
RAGIP PAŞA
1225
1399

دخل في سلك ملك الفقير الحقير محمد جمال الدين
ابن يوسف البابلي الشافعي القادري عفي عنهما
العدو الاستعري
آمين



ثم تملكه من عواري
الزمان الفاني
محمود بن الحاج
مصطفى الشعراني
عفي الله عنهما
آمين

ثم ساقه سابق المقادير
إلى نوبة العبد الحقير ابراهيم
ابن عبد القادر
١٠٩٦



١٣٩٢
من نعم من أنعم النعم السابغ
على عبده محمد الدباغ
١١٣٦

شرح مراح لدنقوز

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل على من أوتي
جوامع الكلم من بين أنبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر
من آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه على المقتفين بهم مصادرهم ومواردهم
ربنا لا تؤاخذنا بالعثرات الماضية ويسر أمورنا في الحال والاستقبال
واحفظنا من الاعتدال والاختلال في الأقوال والأفعال وارزقنا صالحات
النيات في أبواب الخيرات قال المص عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور
واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه بأول التنزيل
بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر أي الحر والبرد
وقد وقع التصنيف في العلم الإسلامي أي نعت كتب الصلوة على النبي عم لأن
المقصود به التنبيه على أن المص من المسلمين إذ الظاهر أن لا يصنف أحد
إلا فيما ينتمي إليه من الدين وأما كون المص من المصنفات الإسلامية فيعلم
من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم أظهر عبوديته واحتياجه في بدء
أمره فقال قال العبد المفتقر أي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ
تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال وأنتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن
صاحب النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله إلى الله الودود أي المحبوب
وهو المناسب للافتقار إليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال
لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وإن كانت متقدمة في الذكر

على أن وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين أصالة المصدر وزيف أدلة الكوف
جرى في ذكر الأوزان على تقديم الأصل فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف
وعند سيبويه أي ما ذكره سيبويه يرتقي إلى اثنين وثلاثين بابا أي
بناء وضبطه أن يقول عينه إما ساكن أو متحرك فإن كان ساكنا فإما
أن يكون بزيادة شيء أو لم يكن فإن لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه إما
مفتوح أو مكسور أو مضموم نحو قتل وفسق وشغل وإن كان بزيادة
شيء فتلك الزيادة إما تاء أو ألف أو ألف ونون وعلى التقادير فالفاء
إما مفتوح أو مكسور فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي
نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران
وأردف ذلك بقوله نزوان لأن المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره
ألف ونون لم يجئ إلا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان
في فتح الفاء وزيادة الألف والنون هذا إذا كان العين ساكنا وإن
كان متحركا فإما أن يكون بزيادة شيء أو لا فإن كان الثاني فالفاء
إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فإن كان مفتوحا فعينه إما مفتوح
وذلك نحو طلب أو مكسور وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم العين
منه بالاستقراء وإن كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس إلا لكراهة توالي
الكسرتين أو لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة نحو صغر

او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو صُفُر وان كان مضموما فهو
مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من
الضمة الى الكسرة نحو نُهُدى وان كان الاول فالزايد فيه اما ان يكون
تاء التانيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح
نحو غلبة او مكسور فكذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء
او لا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت
الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح فكذلك
نحو ذهاب او مكسور فكذلك نحو جراف او مضموم فكذلك نحو سوال
وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء
او الياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح فكذلك نحو زهادة
او مكسور فكذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ولم يذكره سيبويه
لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو
كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت
الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مضموم فكذلك
نحو دخول او مفتوح فكذلك مثل قبول واخر مفتوح الفاء لقلته
حتى لم يسمع ثانيه ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة

الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة من التاء بالاستقراء ولم تجئ
منه الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم تجئ مما يقتضيه القسمة
الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر فكذلك نحو وجيف وانما اخر نحو
صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا
الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والى حصول
ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة
مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح بالكثرة بالنسبة الى صهوبة
فتقدم وان كان فيه ميم زايدة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما
مع زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل
ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر
ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء جمعي لمكرمة ومعونة اسميين على حذف
تاء وتم استبعاد المجئ المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة
هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مشقة او مكسور
فكذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع
ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف
وان كان قياسا في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي
المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم

ويجئ المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول الآن مجيئه على وزن اسم الفاعل
اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قائما اي قياما وقوله
ولا خارجا من في زور كلام اي خروجا وقوله كفى بالنائي من اسماء
كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلة افضالا وعافاه الله عافية اي معافاة
وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية
اي بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدلال
بمعنى الفتح والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة اذا كان الباء غير
زايدة واما اذا زايدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره
والى معسوره اي الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول
والمجلود بمعنى الدفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة
والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزني اسم الفاعل
والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجي
على وزن الخ والا فالواجب ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك
قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر في معنيي الفاعل والمفعول
نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجة فانه مجاز ولذلك
لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعله واسم
مفعوله اذا قصد فايدة المجاز ويجي المصدر ايضا للمبالغة في الفعل

التفعال والتفعيل فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند
الزمخشري قياسا مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب
كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الرباعيا
وقال حتى الترداد الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون
الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد
والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد والجولان والقتل
والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديدها وفتح اللام نحو
الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ
فيها والقريشى بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر
غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا مجردا
كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير
ميمي يجي على سنن اي طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك
الابواب اعتمادا على اسميها في غير الرباعي المجرد واما فيه فظاهر اللباب
الا في كلم يجي المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين
على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى
التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا و
الا في قال يجي قيتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة

من قال في كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا
الياء التي جاء بها اوليكم في قيتال ولذلك قيل ان قتالا من حيث ان حروف
الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الشاكي
حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والا في تحمل يجي تحمالا بكسر التاء والحاء
وشذ بيد فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل
الاخر الف والا في زلزل يجي زلزالا بفتح الاول فانه يجوز في مصدر
مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره قياسا مطردا الفعل المضاعف
بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصله لما فرغ من ابنية
الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال
التي تشنوع على صيغة المبني للمفعول التي توخذ من المصدر تستعمل مبنية
للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما قال
على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا
وانما قيدنا قوله بقولنا تستعمل الى آخره احترازا عن باب فُعِل يُفعَل
على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان
احكامها ولم تختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل
كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى
ترك المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول

الاول معلول للثاني معنى والغرض ذكر الاصول ترك المص وقال فروعه ثلاثون
بابا ستة منها كاين للثلاثي المجرد وقدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي
ووجه ضبطه ان لماضيه ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع
الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه والاخر الكلمة منه لا يكون
الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل قبل ولالتقاء الساكنين
عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دور وحركاته
لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه او يضم
او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت
ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع في ستة وهي نحو
ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح عين
الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه في المستقبل وفتح يفتح
بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وسمي الثلثة
الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف
حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل
كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليتطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
ولا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتها الى الكثرة
استعمالاتها فانها سبب لفصاحة الكلمة فتكون سببا لاصالتها وكذلك قدمها

على الثلثة الاخيرة وأمّا تقديم بعض الأول على بعضها فلان الاختلاف في الأول

اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي والكسرة

سفلي والضمة بينهما يشهد به الوجدان وأمّا تقديم الكل على الثالث فلفتح

عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظرا الى ان الضم علوي وانه اقوى او

قصد التدريج في النزول من العلو الى السفل الذي هو الاصل لخفته فهو

احق بالتقديم وأمّا تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي

والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الكل وامّا تقديم الكل فلنظر الى

ان الضمة فوقي وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ

من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد

بالاثقل بعد الثقيل وانما لم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين

في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من

الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع من الضم الثابت

والكسر للضرورة وانما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم

اثرا من اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط

كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما

هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم

يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما

هما فقط ولانتفائهما جميعا وانما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره

مرة في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات

في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح بغير حرف الحلق

عينا او لاما وانما اختير موافقة فتح العين في الماضي والمضارع ليتقاوم خفة فتحة

العين ثقلة الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا او فاء

لزوال مثل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل

بعد الوقوع وانما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا وأمّا ركن

يركن وأبى يأبى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف الحلق فهذا

لغة وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره على ترتيبه معنى ان ركن

يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي

وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل

ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن

يركن من الشواذ وان ابى يأبى من الشواذ الثابتة عن الواضع فانما في حكم

المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور فلا نقض وامّا بقي

يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي والمضارع في الكل مما غير حرف

حلق فلغات قبيلة طيء فقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة يعني

ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس

عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم تقلبوا الياء الفا للتخفيف
وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام
كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبايع اي الافعال الطبيعية اي الغريزية
التي جُبل الفاعل عليها من غير احتياج منه كالحسن والكرم وإلا من النعوت
اي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اُختير للماضي
والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها
بها اعني الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حَسِبَ يَحْسِبُ
لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة
الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا لسبب من الاسباب ولا بشرط
من الشروط وقد جاء فَعُلَ يَفْعَلُ بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر
على لغة من قال كُدتَ تَكَادُ اصلها كَوُدْتَ تَكْوَدُ بضم الماضي وفتح المضارع
وهي شاذ والقياس كِدتَ تَكادُ بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفَضِلَ
يَفْضُلُ بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودِمْتَ بكسر الدال تَدُومُ بضمها
يعني كان فَضِلَ يَفْضُلُ ودِمْتَ تَدُومُ شاذان والقياس فَضَلَ يَفْضُلُ
من باب نصر ينصر ودُمتَ تدوم من باب حسن كذلك كِدتَ تَكادُ شاذ
قال الزمخشري تلفيقها من المتداخلة وكان المصنف ينظر بكدت تكود بالضم
فيهما وفَضِلَ يَفْضُلُ بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدِمتَ تدام بالكسر في

في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد
على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى
مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد
على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنا عشر
لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة
احرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل ثم
قدم ما زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على
ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة
ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله واتى ما
كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة
الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو قطع تقطيعا
بتضعيف العين قبل الزائد هو الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى
وقيل الثانية لان الزيادة بالاواخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض
الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزائد من جنس الاصول ونحو قاتل
مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه
حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين
وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزائدين من جنس الاصول ونحو تضارب تضاربا

ما زيد للتعدية

عادة للكثرة غالبا

ما اشتراك بينهما الاثنين فصاعدا

بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه
لشركة الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة
والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزايدتين في الاول ونحو
احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا
باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى
وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة
الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزوايد
فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو
بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام
سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من
جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواوين
بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان محل الزوايد فيه
قبل الاخر ويلازم ما خر احمار اذ له محل ونحو احمار احميرارا بزيادة
الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في اخره
اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل
فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال
قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة

ة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب الافعلال
وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان
لمناسبته احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا
قال اصلهما اي اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغمتا اي الراءان
المتجانسان اي الرائين بعد سلب حركة اوليهما في تينك الصيغتين للجنسية
ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح
به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف ايضا ارعوى وهو ناقص
من باب افعلّ فانه لو كان اصلهما احمار واحمر بلا ادغام لوجب ان
يقال ارعوّ لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام علم ان اصلهما احمارر
واحمرر وفايدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقع فيه
وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه
منقوص احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير وهي افعوّل وافعوعل
وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام يتيسر المناسبة
بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه
بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا على
الاجوفات بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى وثانيا موقعه
حال ما قبل الاخر في المضارع على الحمل على الاجوفات فيكون قوله فادغمتا

من الاصلح

فانه يعد حرفين اذا كان اصلهما احمارر واحمرر واما اذا كان احمار واحمر من الاول فيعد حرفا واحدا منه

او يوجه ابدا عليه

للجنسية وقوله لايدغم لانعدام الجنسية بيانا للواقع اي لايتأتى الادغام في
ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل
الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب
فلم يدغم
الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل
يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضي اي لايجوز ان
لايعل كلمة من باب رضي ويقال رضيوا اوقويوا وحيوا وغبيو مثلا على
الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى
الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه
ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي
المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات
طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات
ثم لما لم يجمع في كلامهم اربع حركات متواليه سكنوا الثاني اذ في اسكان
غيره ما لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمنشعبة
الرباعي المجرد ولم يضعوا له اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا
فيها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه
حرفان لانه اثنان فيهما فانهما لما زيد نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة
ما زيد فيه حرف

في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه
لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول
وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو
تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة
منها للملحق بدحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل
شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب الفعللة قدمه لان
الزائد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو
بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لتقدم الواو ونحو بيطر بيطرة
بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد
ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة
قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة
واما تقديمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما ونحو قلنس
قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه
لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الآخر في القلب
الثاني ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وخمسة
منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي للملحق بتدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة
التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب

تجورب بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول ونحو تشيطن تشيطنا
بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلاثة
كوجه تقديمات هذه الثلاثة كوجه تقديمات الثلاثة الاول من ملحقات
دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول
قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابع
على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم
في الاول وهذا باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما
ملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون
بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول
والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثم انقلب الفا ولا يبطل به
الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات
تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم
لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعللا يلحق بفعلل اراد بيان ما به يعرف ذلك
فقال ويعرف ان حكم الالحاق والمصدر اسم آلة اي آلة صدق الحكم بكون فعل
بفعل الى طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اي بالالحاق
مصدري ذينك الفعلين فكأنه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق

في الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما
لانه يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا لانه لا اعتبار في دحرج
بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه
في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قمطر وعربد قمطرابا وعربادا بل
قالوا قمطرة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد
بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له
عدد الحروف في الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في
الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا
للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير
والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان
ثم حرف زائد فلا بد من مماثلة في الملحق لا بمجرد التوافق في الحركات والسكنات
ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج بالحاقه ب
احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية
فلان الفاء وهو خاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في
الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع
نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه

بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق له في الحركات والسكنات منه

مازيد للالحاق دون الملحق به مثلا تجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس تجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكول على السماع وان المص لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفيت اثره وايضا لما يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الامثلة لم نذكرها فصل الى هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجي على اربعة عشر وجها لا يجي وان كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصلا المشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب يقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا منتهيا الى ضربنا وانما بدأ في اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه وختم بذلك بالمتكلم نظرا الى انه الاصل وثانيهما البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في لفظه ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا للاعراب

جو لسان

بالمستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تاييدا لبناء الماضي والاغلب من هذه وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب فقدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لان الفتح اخ السكون لان الفتحة جزء الالف لا نعرف من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخ السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزءه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملازم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن وضربت لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب

باخذ منه

ان لايعرب المستقبل لانتفائه ايضا فيه واجاب بقوله لان اسم الفاعل اه
اى من الماضى المعرف اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه
بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل
صورة ومعنى لموافقته له فى ذلك واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا
للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا فى المعنى لما
كان موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ لما كان موافقا له
فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف كلا اى نبين حاله فلم يعمل
ولما ياخذ منه العمل لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان
موجب الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان
بمعناه فاعطى اسم الفاعل الاعراب اى للمستقبل واللام فى له زايدة عوضا
اى لاجل العوض عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بنى الماضى
واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم
من ظاهر كلامه ان المقصود الاصلى بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب
بناء الماضى استطرادى وان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه مندرجا
فى التنزل فى شان المشابهة فقال يعنى يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب
فائتا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه فى الحركات والسكنات
وقوعه صفة للنكرة وخبر المبتداء ودخول لام الابتداء كما يجىء ان شاء الله

تعالى وقوله بنى الماضى على الحركة لقلة مشابهته اى الماضى له اى لاسم الفاعل مع
فوات موجب الاعراب فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثرة باسم
الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله
مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه القلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر
وبنى الامر اى الامر بالصيغة فانه المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم
بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف حرف المضارعة زيدت الالف فى آخر الماضى
للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما وزيدت الواو فى آخر جمع
المذكر الغايب وزيدت النون فى آخر جمع المؤنث الغايبة والمخاطبة
حتى يدللن اى الحروف المذكورة على هما وهم وهن اى يدل الالف على هما
والواو على هم والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف
المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان
الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اى الحلق والواو من آخرها اعنى
الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاعتبر الاول للاول والآخر للآخر ولان
المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاعتبر له ما هو احق اى الالف فتعين الواو
للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء له صونا للفعل عن اخى الجر الذى هو الياء
ولما لم يبق من حروف المد شىء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون
التى هى تشبه حروف المد فى اللين والمد والمقاء ولذلك اى ولان

في حروف المد صار يمكن في مدها اذا اتصل بعدها همزة مخافة ان لا تظهر
في جنب شدة الهمزة الا انهم ما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لفصيح
العبارة عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان
ان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو هم وفي هندات ضربن هو هن
فبنى المص الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما
وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هم وزيدت النون في ضربن
ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا فيما سياتي وضم الميم في ضربتما لان
تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا
وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو لان الضمة جنس
الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واو لان الميم
ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله
مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها
حقيقة كالميم في رموا لئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة
التقديرية اي الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من
الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان
الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم الخروج وضمت ذلك ح
الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للتناسب

ب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية
كتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا ان فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل
به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس للفرق بين واو الجمع وواو العطف
في مثل حضر وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم ان حضروا
حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع او حضر وتكلم
زيد بفتح الراء وفتح الواو للعطف وكتبت الالف فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو
العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلزم الالتباس
لندون وزوالي بالتراب وقيل كتب الالف بعدها للفرق بين واو الجمع
وبين واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنده
حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قولي هجوت زبان ثم
جئت متعذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو
هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومتعذرا حال من
ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك
الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا
بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة
بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت
لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الحلقية وهو الوسط والمؤنث ايضا كالتاء

ثانٍ في التخليق مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولا

ثم خلق حواء على نبينا عليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى

خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء للمؤنث ولو جعل زيادة

العلامة للمذكر تحصل الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة

والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير كما تجيء في لفخت المضمرة

واسكنت الباء اي اللام في ضربن بفتح النون وضربت بحركة التاء اي اذا

اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين

اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربتُ لما تجيء

ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لاضرورة في تحريكه اذ

لو قيل ضربنْ بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها

طرداً على ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها

وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع

حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربتُ

فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل

بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان مضمرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى

فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام

في الرباعي ايضا نحو دحرجتُ وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها

على الحركة لزم ذلك الاجتماع طرداً للباب ومن ثم اي ومن اجل ان مثل

ضربن كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل

للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا

لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك

الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت فان لم يلزم ذلك

الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طرداً للباب ومن ثم اي ومن اجل ان

ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربن اي على

ضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اي بتاكيد ذلك الضمير بمضمر منفصل لئلا

يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيدٌ لان العطف كانه على

المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير

المذكور اكتفى المص بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير

الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعاراً بان التاكيد هو

الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث

الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فجعل له نوع الاستقلال

ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل

نوع الاستقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة

وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب

بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا

مسوغ

فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة واما فظوا عودة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتاني لانه لم يلزم فيه بعد اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة في الاصل فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون سقط الالف في لغة من قال رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارضة الا في الضرورة ولذلك اعتبرت حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فعلامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة ردية قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردوة بالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها اذ تقول اصلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك اي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي الكاف المتصل في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء

والاستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما كالكلمة الواحدة م

من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان احد حروفهما وابقائها على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير كالمحيط اصله محياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور العقيرة من الابرة وخلافها وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء كان حتى لا يجتمع علامتا التانيث احديهما التاء والاخرى النون فانما وان كان ضميرا الا انه ضمير الجمع المؤنث كما حذفت في مسلمات اصله مسلمتات حذفت الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيها لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية وكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم يكونا اي العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان فيه ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اي لم يحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة

من الف التانيث وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز
حذف احدهما لان الثانية للجمع والاولى بمنزلة الكلمة وهو لزوم ثانيتها
وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست بمعنى زايد
على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع
معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى حين زيد عليه الف التانيث بل وضعت
هكذا بالالف الغوض ولا جاء الياء للتانيث في هذه فكان خفيفة بخلاف الواو
قلبتا ياء وسوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتَ ضربتما ضربتِ
ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل يجيء على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه
تثنية ضربتَ بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية بكسر التاء صيغة اخرى
تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمع مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير
فلذلك يقال ضربتُ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو
هما هم هي هما هن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتن بذكر التثنية بخلاف انا نحن
اذ لا يقال انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اي نفس
المتكلم مذكرا او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربتُ ومعه غيره مذكرا او مؤنثا
وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا في لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة
الى الجمع ولكثرة احتياجها في حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف
المفرد بالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الالتباس فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في

في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلة تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة
وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرة تستعمل فيما فوق العشرة
بالغا ما بلغ فلا تعين فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة الاستعمال بخلاف
التثنية والحاصل ان في صيانة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر
المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان
استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر
الاستعمال بالنسبة اليهما استحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون
وضع الضماير للايجاز فانه مثلا احصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين واما
لا يجعل لكل منهما صيغة على حدة يناسب غرض الايجاز وسوى الاخبارات
لحصول عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او
يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية
بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب
والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحث لها واما تثنيتا المخاطب
والمخاطبة فيكتفى بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان
وضع صيغ متعددة لمعان متعددة انما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير
اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه
الالتباس ولم يجتمع الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز

اي المخاطب والمخاطبة منه

والاخبارات فلما كان لها بحث استوفى احكامها هناك من التسوية وغيرها ولم ...

وغيرهما وجب حرف قوله وضع الضماير للايجاز الى التسوية بين الاخبارات
لان الالتباس لما لم يقع الاخبارات بالتسوية لم تحتج فيها الى عذر من الايجاز
وغيره فلتتامل والا فالواجب ان تقدم او تأخر وزيدت الميم في ضربتما في
لا يلتبس اي الالف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولدة من الفتحة باشباعها
واذا اشبعت فتحة ضربتَ لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف
للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم
في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك في حياتك
الاكه فكيف انت اصله اذا اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف
اي على اي حال انت ينتقص تلك اي مع المكاشرة والانبساط اهلك
تغير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصت الميم في ضربتما للزيادة
لدفع الالتباس مع انه مندفع بالزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر فزيد
الميم فيه لموافقته انتما وقد سبق توجيه هذا الناسخ فقوله انتما مبتداء
وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم
لانها مستقلة قبل الالف وخصت الميم للزيادة لقرب الميم من التاء في
مابين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب التاء
من الاول ~~اقرب الثاني من الاول مع~~ اقرب الحروف الصحيحة الى الحروف
العلة لانها غنية في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها مخرجها من مخرج الواو

مطلب اخو مكاشرة

و ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت الميم بالزيادة
في انتما تبعا لهما اي للفظ هما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هموا هما
لما يجي في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طرداله وضمت التاء في ضربتما
لانها اي التاء ضمير الفاعل وعلامة الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع
في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضمة
فانها تشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل
ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو
والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا
حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة
الخطاب واشار اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو
ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء وواحد هذه الحروف واشار
الى ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر
اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد لم يضم فيه
مع انه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة
زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب
وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث
وضموها للمتكلم لانه اقوى والمتكلم متقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب [illegible]

للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة
والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يتبع ضمير ها نحو اضربي والكسرة افت الياء
فناسب عطاؤها المخاطبة وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان
الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو
اي جنس الميم من الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في
ضربتم حتى يطرد بتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في
الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي
على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب اي في ضربتم
محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا بدليل عود
الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضماير ترد الاشياء الى اصولها
فحذفت الواو ولانهم لما اشتقوا الضماير وجمعوا والقصد بوضع متصلها التخفيف
اتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كي اتوا بهما في هذان
واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت
لان الميم مع الواو بمنزلة الاسم كما ان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما
كمضارعات الزوائد على الثلثة ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة واو ما قبلها
مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت
الالف فيه دون الجمع الآتي في آخره اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في

في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف
الواو لكان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو ولم يبق الاحتياج
الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمه اي ومن اجل انه لا يوجد
في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت
الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال
قاض ولو حذفت الواو اولا ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر
من ذلك الاستثقال المخصوص بخلاف ضربوا اي لم يحذف الواو منه لان الواو
مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الياء لا يجعل شيئا من الاسما كما جعله الميم
وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه وان كان قبل واوه ميم لان الواو
خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي
هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء
في العظاية بفتح العين الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يوجب قلبها الياء
همزة لانه يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد
الالف الزايدة لانها من العظاء المشتقة وشدد نون ضربتن اي جمع
المؤنث المخاطبة لان اصله اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنية لانها ضربتما
بالميم فادغم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم
من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا ولا شك انهما

متقاربان ومن ثم اى ومن اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم مكان
من النون في مثل عنبر اى في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ
بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتابة لتصوير التلفظ
لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي بعدها
من الشفوية وهو الباء فان أظهرت النون اى تلفظ على حالها على ما هو
مصطلح القراء استقبحت يعرف بالوجدان وان أخفيت على ما هو مصطلح القراء
استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء بعد قلبها باء لتقاربهما
في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع عدم
منافاة الميم في المخرج وقيل اصله ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة
في التثنية لزيادة الميم لا يوجد ههنا والاصل عدم الحمل واريد ان يكون
ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع النونات الناشئة في سكون ما قبلها نحو ضربن
لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن
وليضربن ولا يضربن للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين
اى لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الياء والآخر التاء ولا يمكن حذفها اى التاء
دفعا لاجتماعهما لانها علامة للمخاطب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمع علامتان
واحد فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالآخر وههنا ليس للمخاطب علامة اخرى
حتى يحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يكن الزيادة من حروف

العلة اما الالف فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المؤنث
فادخل النون لقرب النون الزائد من النون العلامة في التنوين وفي لفظ
الوزن اشارة الى ما ذكرنا من التشديد ثم ادغم احد النونين في الآخر للجنسية
او وقع الادغام بان ادرج اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع
المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب
الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء
نحته اى ضربت انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد
من حروف ابا الا انه لا يكون الزيادة من حروف للالتباس لانه لو زيدت
الهمزة وهي حقيقة الف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت
النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة
اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحمله
علامة الفاعل اى الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة
لوجود ان التاء في اخواته اى اخوات ضربت وهي ضربت وضربتما وضربتم
وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمته
انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد لينبه على
شدة الغفلة والتي سمع اى ما يلقى اليه الكلام وهو شهيد والحروف
الشديدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية

وغير الباء مما ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في
ضربن لضمير الشخص المتكلم مذكرين او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء
كانت على صفة الذكورة او الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد
النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف لوجوده في الاقيس
يضربن اي جمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون لان
تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس واختص الالف
لوجوده في انا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي تتصل وانما عبر
عن الاتصال بالدخول لينبه ان المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال
اللفظي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع
والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور
وهي اي جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات
في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور
وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور فكذا الكنايات عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد
منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال
كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل
فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة اي المرفوع والمنصوب

ب والمجرور اي اجعل كل واحد منها من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا وهذا جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب
فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج
انت من تلك الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اي جواز
تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضماير بحسب المقام
وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم
المرفوع والمنصوب في المظهر جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور
على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما
في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار
على ما هو شان المنفصل والغرض وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان
فبقي لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اي خمسة
انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل
ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع
المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في الفعل
بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب مع الغايبة في مفرد
كل منها وفي تثنية كل منها وفي جمع كل منها وستة منها في حق المخاطب
والمخاطبة وستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلمة وثلثة له وثلثة لها فجموع الستة
كذا الكرم

نحو زيد فعل وعمروا اكرمت وقضموا اليها المنفصل من المضمر

الثلثة ثمانية عشر والكثني بخمسة من الوجوه الستة في الغايب والغايبة بالتزام التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في تثنية الغايبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربتَ وضربتِ وضربتُ وانتَ وانتِ وانتما وانتم وحيث عُدّ في الثلثة الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان في كلها انا فقط وكذلك عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان فقط لان الاقتران الامور الخارجية للتمييز من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير من اين الشارع وان لم يكن لها دخل في اختلاف الضماير لقلة استعمالها اي التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك الكثني بخمسة في الحكاية بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدها نحو ضربتُ وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين منهما ضربنا في جمعها وتثنيتها لان الشخص المتكلم يترائى اي يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالتي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفايدة فيه واما الثاني اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطها وهو الاسمية او الاسماء في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت الجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنية وجمع على ما اجري عليه ساير التثاني والجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه متعددا وشركوا معه الجمع فيها للامن عن اللبس بسبب الغرابة فيبقى لك بعد الاكتفاء في الثلث واسقاط الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا فيصير اي فلا شك انه يصير كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهو المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من ستين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فمنها اثنى عشر للمرفوع المتصل نحو ضربا الى ضربنا كما مر في اول الفصل وقدمت ايضا علة سكون الفاء مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم المرفوع المنصوب على المرفوع المنفصل وقدم المنصوب المتصل والمنفصل لان المتصل مقدم على المنفصل

لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو ضرب تقول هو ضرب
هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم
انتِ ضربتِ انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت منهما انا نحن ضربنا وفي بعض
نوعا نحن انا هو الساكنين وحينئذٍ اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على الجمع
الذي حقه الواو والاصل في الجمع هوا مثل لفظة هوا ان يقال هو هوا هو وا
كما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة
عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحدها بدليل
سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك واتفقا
حرف الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء
ليصير الكلمة بالفتح مستقلة حتى يكونا ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا
كانهما للاشباع على ما ذهب الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالها سكنت
الواو والياء نحو انه هو وبه هي لكن جعل الواو ميما في الجمع قوله واجتماع الواوين
فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين
مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل
الواو ميما والا فلا يحتاج تاخيره فصار جعل المذكور هوا ثم حذف الواو
كما ان حذفها الذي مر في ضربتوا في انا وفي لعدم وجود اسم اخره واو ما
قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن علة

علة الجعل موجودة فيها طردا ومثلة كلية وقيل انه لم يبق الواو على حالها
في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة
الى اخويها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد
مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم
القوي المتحد في المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انتا انتا
انتوا انتِ انتا انتن بتخفيف النون كي اي كما لا ادخال الذي مر في ضربتما
في انه انا وقع حتى لا يلتبس الف بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع للمخاطب
وهو انتموا وانتم عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال
فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا تحذف واو هو وان كان
في اخر الاسم ما قبله ضمة لثلثة حروف من القدر الصالح اي من المقدار الذي
يصلح ان يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف
للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما وتحذف الواو من هو جوازا اذا تعانق بشيء اخر اي اتصل باوله شيء آخر
اي اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وما ملاقيه ويوجب كونه ضميرا منفصلا
من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال
اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهي المبلوا
فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة
الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك

لا تحذف ياء هي اذا اتصل بشيء لخفة بل تقلب الفا كما بجنيه وقد يبقى
الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو وان لم يتصل بها شيء نحو له وجاءني غلامه
وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب استعاروا من هو
من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو
والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء
متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن
حرف لين كعليه او غير كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن
كثير اثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهو ومنهو فكانه نظر الى وجود
الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو
وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت
فصار كانه لا يوجد في اخر الاسم لا ترد واو ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل
واما عدم ثبوتها في الخط فالحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل
وكلاب يجوزون حذف الواو حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها
نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله وتحذف اذا اتصل بشيء لخفة اما
اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك
او المراد بالحذف من اللفظ في الكل والواو الثابتة في المتحرك يكون
من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما اراد

به الحذف من الخط فيا بابه سياق الكلام وتكسر الهاء بعد حذف الواو
من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان
في نحو عند غلامه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباهها واما
ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فعلى انه
نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيها فلعله على مذهب الجمهور او نقول
لعل ضم الهاء فيها للحمل على نحو منه وتجعل ياء هي الفا فيصير ها مع
ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي هيا هيا وتجعل كسرة
ما قبلها فتحة للالف اذا اتصل بشيء اخر نحوها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر
لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف
خفي فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة والياء
فقلبت ياء وكسر الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا لالتبس
المؤنث بالمذكر في مثل بها ويجعل في نمرة الغائب طرو اللباب نحو لها
وان لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه
وغلامه وضربه كما تجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا
للتخفيف في يا غلامي وما يقال يا غلاما وفي نحو يا بادية وغيرة الاسلوب في بادية
حيث ذكر لفظ نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما وتجعل الياء فيما

مكسورا او فيما كان ما قبله

فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء او كسرة م

يا بادية م

في التثنية اي في تثنية هي وتجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما
يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيفة مع ضعفها
اي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض الفتحة لها بان يسكن ما قبلها كظبي وحقيقة
الميم اتباعا للمذكر وشدد نون هن لان اصله هنن كما مر ان الاصل في ضربتن
ضربتمن واثني عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه
تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك
ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا يعني آخرها على الفتحة الانتهاء على الكاف
لما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في ضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
اي اجتماع الضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء
وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا
يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل اريد ذلك يقال
ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها
غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان
الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اي
لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا
وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول
الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لتبيين ما

له عليه فلم يوجد الجمع بينهما الا مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا
ولهذا اي ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي في تقدير
ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر
بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل
نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما
ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما
اياكن ضربتن اياي ضربت ~~الى ايانا ضربنا~~ منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثنا عشر نوعا
للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما
ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي الى ضاربنا
ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وفي تلك الحمل عليه وانما حمل عليه لان المجرور
مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا
وفي مثل ضاربي اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم تجعل
الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت
الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين
لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين
فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لابد
من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى وان كانت الاولى فانهم

استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا تعليل فكيف الاول وانما اشترط ان يكون الاول ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اى كما جعل والادغام اللذين وقعا في مهديّ اذ اصله مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغايب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اى يستتر ضمير المتصل جوازا في الغايب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغايبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في المخاطب مطلقا كما يجيء واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر عند ابي الحسن الاخفش اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في



في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب في اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كالكاف في ذلك فانها مجردة للتعويض وعند العامة اى الجمهور هو اى ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا استتار فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز ولا استتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء ويكفي الياء في الفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يكفي التاء له الا ان المخاطب في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه في هذين للتانيث سواء كانت صفة موضوعة للتانيث او كانت التاء بدلا عن الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء مع ان الاقياس ان يزاد من حروفه لانه مضطر للالتباس بالتثنية في زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اى بين تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفردة المخاطبة التبس تضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع لالتبس نونه هو الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف والآخر مشدد او احد الكلمتين ملتبسة بالنون

المخففة والاخرى بالمثقلة ولا يُفرق ايضا بحذف النون من تضربين ح لالتبس
بالمذكر المخاطب خصه بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا للمناسبة
المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومشابهتها بالمؤنث الغائبة في التانيث
وان كان حاصلا الآن البحث لما كان في الخطاب اعتبر المناسبة بالمذكر المخاطب
ويستتر المرفوع المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم
وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا
او انت او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون
الى اخره اي انا او انت او هي ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن
او هن ضاربات واستتر اي وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب
والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوزوا في باب الضماير
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير
المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة
بشئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القي في الترخيم وليس المراد ان الدال
على الفاعل هو الفعل والا يلزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه ح كما دل على
حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان
فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل
هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل

الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك
المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه اكثر من الف
الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل
بين الفعل وبينه مع ان ذلك جايز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا
منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه
بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغايب المفرد
والغايبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر
في المفرد يلزم الالتباس ويفهم هذا مع بيان رجحان الاستتار في الغايب
والغايبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر
فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم وحده
او مع غيره ودون المخاطب اللذين في الماضي لان الاستتار حالة قرينة الى
مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المتقارنين يلزمه الدلالة على
وجود الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك
دخلتها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل
كون الفاعل ظاهرا والبارز انه هو نايب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة
قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نايب عن البارز
والدال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز

والسر ان الغايب الى وجوده اولى اي التثنية والجمع المرفوع الى الغايب والغايبة ولا يستتر في التثنية والجمع لان الاستتار خفيف والمفرد سابق فاعطاء ما هو الخفيف لما هو سابق وهو المفرد اولى و اعطاء لما هو غير سابق وهو التثنية والجمع اولى لان الاستتار ضعيف والمفرد كثير الاستعمال بالنسبة الى التثنية والجمع واعطاء الاضعف لما هو كثير الاستعمال اولى

التوى للمتكلم التوق لكونه مبدا الكلام والمخاطب التوق لكونه منتهى الكلام اولى من
اعطائه الغايب الضعيف الذى لا دخل له فى تحصيل الكلام فقوله للغايب حال المعنيين
الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الثانى ويدل عليهما دون التثنية
والجمع وقيل انه استتر فى الغايب والغايبة دون المتكلم والمخاطب اللذين فى الماضى
لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما فى الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون
ضمير الغايب اخصر من ضميرهما فحذف فى اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف
واستتر فى مخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار
فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من التقييد بيانا لعلته وهى قوله للفرق
بينهما فى الماضى وبينهما فى المستقبل ولم يعكس لان الماضى اصل والابراز قوى فاخذه
ولما ذكر عدم الاستتار فى المخاطبة فيما سبق وبين سببه هنا كى لم يتعرض له هنا
ولما ذكر وقوع الاستتار فى بعض ما هو طرى فى اقتضائه الفاعل اعنى الفعل
وبين ان سبب الاستتار فيه ضعفه علم بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار فى
الصفة لانها هى اضعف من الفعل وانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل
اقتضائها له انما هو لمشابهتها الفعل ولم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها
ولذلك لم يذكره وقيل مستتر فى هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود
الدليل فيها دون غيرها وهو ان ذلك الدليل عدم الابراز فى مثل زيد ضرب
ان عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن

يعنى فمضمر بارز فان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل فى مثل ضرب فى زيد ضرب
ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا استند
الحكم الى دليل لطيف فيما وجد فيه دليل لطيف وان كان عدم الابراز ثابتا للكل
فقال وهو التاء فى مثل هند ضربت فانها يدل على ان فاعله مفرد مؤنث غايبة والياء
فى مثل زيد يضرب فانها يدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية
والجمعية والتاء فى مثل هند او انت تضرب غايبة او مخاطبا فانها تدل على ان الفاعل
مفرد مؤنث غايبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب التراكيب مع عدم علامة التثنية
والجمعية والهمزة فى انا اضرب فانه تدل على ان فاعله متكلم وحده والنون فى مثل
مثل نحن نضرب فانها تدل على ان فاعله متكلم معه غيره وهى اى حروف المضارعة
ليست باسماء فلا يكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب
احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء فى ضربت بحركات التاء والنون فى ضربن
والالف فى ضربا والواو فى ضربوا والياء فى تضربين اسماء فكانه مظنة ان يتوهم
متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم فى والصفة نفسها فى مثل
زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعنى ان فى لفظها ما يدل
على من هى له فان كان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون
للجمع المذكر وضاربة وضاربتا وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون
التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر

نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة
اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف وبدل ولا يجوز ان يكون
الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة النصب نحو رايت ضاربين
وضاربين في حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير بتغير
العوامل كالف يضربان وواو يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب
ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل
تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره
لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر
فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وكذا في افعل امرا ولا تفعل نهيا كم تفعل
مخاطبا لانها ماخوذ منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده ونون نفعل فالله
نحن فلا يحتاج في هذه الصيغة الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف
والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجب في هذه المواضع الاربع
قبح ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا وان يقول افعل زيد وتفعل زيدا ولا تفعل
انت وافعل زيدا ولا افعل انا ونفعل زيدون ولا نفعل الا نحن وظاهر
في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز
كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه
فصل في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على انه مستقبل الفعل الاتي

الاتي بعد زمانك او ان الزمان مستقبل الا ان الصحيح مقتضى القياس على تسمية الحج
بالماضي كسر الباء وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى لم
تضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من
من نحو يضرب مستقبل لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه
ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من الضرع الواحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل
بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات
والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة
والسكون في ضارب على ترتيبها فيه وجميع السكنات لكل كلمة ومشابه به في وقوعه
صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب كما يذكر
مثاله الكنفاء بما ذكر في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان
زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه الشبه
اي في العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه
بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد ان كان شايعا في امته فكانك
اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني ادم جاوز حد البلوغ على
سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الاتي يختص بواحد منهم

كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا
ادخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص
بالاستقبال واذا ادخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين
اشارة الى سين الاستقبال نحو استنطقته لانه يجي لمعان اخر كالطلب والتحول نحو استحجر الطين منه
والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول
يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب بالحال بان يدخل اداة التشبيه
في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان المقصد في هذا التشبيه
الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل اذا دخل
اداة التشبيه في المشبه ما ضر ذلك في المنصوص كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد
الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلالؤ
ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
لانه ازيد في ذلك لما جاز عكسه واما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة
تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما
في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه لان مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد
قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا
قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة

ة ونهاية الجرأة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها فيتقدم المشبه به ليعرف
حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها
للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعلم
في الاشتراك فكما ان لفظة العين مشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما مشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على
الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم ينقص منه
حتى يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح
ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي ثم حمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك — واما في غير الثلاثي
الحروف في الاول من الماضي دون الاخر منه مع ان الاخر اولى بالزيادة لان
المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي اي بتثنيته في زيادة الالف
وبغايبته في زيادة تاء المخاطبة اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء
لانها ليست بضمير المتكلم الا في الصورة وجمع مؤنث صورة في زيادة النون ولم يزد
الياء في الاخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير فاشتق اي اخذ المستقبل
من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي بانه نقص من المستقبل لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اي فقط
الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل
بل بعكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما تعقبت

مع النمط عليه

نسخ الكتاب على النمط عليه ووقع ايضا في عبارة غيره من الثقات وجه
توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادة بعد البناء المجرد والزيادة المستقبل
وكذا الزمان الماضي بعد الزمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء للسابق
وهو الزمان الماضي فاعطي اللاحق وهو البناء والمزيد عليه للاحق وهو
الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغة الماضي
والمضارع وكان الفعل صادرا اما من المتكلم وحده او منه مع غيره
او من المخاطب او من الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة على هذه المعاني
جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكثرة دورها في
الكلام لا يخلو منها او من ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك
الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع يبين ان اي حرف لاي فعل يتعين ويبين
المناسبة بينهما وقال فعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد
الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها لان الالف
خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبدأ المخارج كلها والمتكلم وهو الذي
يبدأ الكلام فناسبه وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف
وبين اول حروف انا هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اي للشخص
الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة لكون الواو

اي المتكلم وحده ومع غيره والمخاطب والغائب منه

لخفتها اذ الكلام

اوله

وخارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبته
ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو
مستكره لانه يشبه نباح الكلب اما نحو آووا ونفروا فليس ذلك الاجتماع
المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات
لم يجتمع فيه لان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام في الوصل
في نحو ووجل برفع اللام اي فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما يقع فيه
الفاء واوا ايضا طردا للباب في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيتها
حرف المضارعة وثالثها حرف العطف ومن ثمة اي ومن اجل استكراههم
اجتماع الواوات قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون
فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى تجتمع الواوات
لا محالة وطرد في غيره وعطفت على قوله قيل قوله ومن ثمة اي ومن اجل
ان اجتماع الواوات مستكره وحكي ان واو ورنتل اصل وهو الداهية وهو الوحشة
وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبين المخاطب لئلا يلتبس الغائب
والغائبين بزيادة الياء كما هو اللايق لانه لو لم يلتبس بالغائب والغائبين
بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب
اشكل وان اتبعوها ايا ها دون غيره لاستوائهما في الماضي كما تحققه ان شاء الله

اي الغائبة منه

اي المخاطب منه

وانما يجعل جمع الغايبة بالتاء بل بالياء لكمال مناسبة الغيبة لعدم الالتباس
بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو والنون في الاخر نحو يضربون
ويضربن وعينت الياء للغايب الشخص المذكر الغايب اي بغير جنس المتكلم
والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا
او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغايبة والغايبتين كما عرفت
لان الياء من وسط الفم والغايب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين
المتكلم والمخاطب فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا
لتعينها اي النون لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع
الماضي في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه اي الانسان لم يبق من
حروف العلة التي هي احرى بالزيادة شيء وهو اي النون قريب من حروف
العلة في خروجها اي النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل
عينت النون له للموافقة بينه وبين نحو ما قبلها قيل في تعيين الالف للمتكلم
وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف اي حروف المضارعة في
جميع الابواب للخفة الا في ابواب الرباعي اي رباعي كان وهو اي الرباعي
فعلل وملحقاته وافعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيها
لانه من جملتها الياء والكسرة مستكرهة فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس
كما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والثلاثي

من فرع للثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسبت
الضمة للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له ما يدل على ما قدرناه من قولنا فانها
مضمومة فيها وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لقلة استعماله
اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص الضم بالاقل استعمالا
والفتح بالاكثر استعمالا ليتعادلا بينهما واعلم ان هذا الوجه يصلح للترجيح بعد
الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هو الاصل اعني الفتح
فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل البقية
على ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس
ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة
في ما وراء الهمزة مما قل استعماله لكثرة حروفه ولو ضمت فيه يلزم زيادة
الثقل ولم يكسر للثقل ولما ذكرناه من ان جملتها الياء والكسرة عليه مستكرهة
واما نحو يهريق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل
فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزايد
والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حروف المضارعة في غير الرباعي ويكسر
حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض
الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في بعض السداسي وفي بعض
الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة على كسرة العين في الماضي او همزته نحو تعلم

في احد ماضيه
ان الجنس ١٠

وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر العين الفعل ويستفر
وتستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة لا في بعض اللغة
وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
بل يفتح الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء لغرض في يكسر اهل
هذه اللغة الياء ايضا ليتقوى احد اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجل
فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في نحو ييجل فعلى استثنائهم اذا تقوت
باخرى لا على ان كسرة الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم استثقلوا الواو
بعد الياء في يوجل فقلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل
فلما صار الواو ياء وتتقوى الياء بالياء كسروا الياء الاولى لان كسر الياء مطلق من
لغتهم وخصت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه للدلالة على
كسرة العين او الهمزة في الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة [illegible]
ووجه التخصيص كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زايدة والتصرف
في الزايد اولى وقيل خصت تلك الاحرف لتلك الدلالة اذ لا يجال التغيير فيها
لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين
يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام
يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابتة على تواتر العوامل فلا يظهر اثرها وكذا
التاء الثانية جواز في مثل تتنفل وتتباعد وتتجز ان فيها اجتمع فيه تاءان في

اول مضارع تتفعل و تفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب او المخاطبة
مفردا او مثنى او مجموعا او الغايبة المفردة والمثناة دون المجموعة احديهما
حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب البصريون
الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكى عن المبرد
وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها
زايدة وحذفها اهون واختار المصنف مذهب البصريين لان رعاية كونها مضارعا
اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هي الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
الصيغ واما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان
النقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التائين فهو الاصل لدلالة كل
واحدة منهما معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتجز بصيغة المبني للفاعل
اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه
خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل من
هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول والتخفيف به اولى وهذان
الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه
عدم شمول الحذف لها فهو انه لو حذفت الاولى المضمومة من المبني للمفعول
لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة
ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول مضارع فعل وفاعل وفعلل

وتستنصر م

غير الياء وان لا يكسر م

واما في ييجل م

ولكن تاء التفعل والتفاعل والتفعلل منه

وفي جمع المؤنث الغايبة حرف المضارعة ياء الا ياء فلا يجتمع فيه تاءان منه

الا المضارع منه

الاسهل

من رعاية المطاوعة منه

كما سبب الاشتقاق كلمة من كلمة منه

من التعدية والتكثير والتدرج والطلب والتكلف وغير ذلك منه

اذ الغالب بها الاستعمال منه

وفي ذلك ظاهر وانما حذفت التاء الثانية في مضارع الابواب الثلثة لاجتماع المثلين
من جنس واحد وثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول الثقيل لرفضهم الابتداء
بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامها والاتيان بالهمزة
مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما
لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل
مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج وانما قال وتعينت التاء الثانية
للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارع
والعلامة لا تحذف واسكنت الفاء في يضرب فرارا من توالي الحركات وتعينت
الفاء للسكون لانه توالي الحركات لزم من زيادة الياء واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم
الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يقرب الياء يكون
اولى بالاسكان من غيره كما قرب الرئيسين في القافية ومن ثمة اي ومن اجل
ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور اي اعينت
الباء في ضربا للاسكان لئلا تجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة كما مر لانه اي الباء قريب اي يقرب من النون الذي لزم منه اي من
زيادة توالي الحركات الاربع وسوي بين صيغتي المخاطب والغائبة المفردتين
والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب والمناسب ذكره في تعيين التاء
للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل لفقه الى ان بحث المستقبل بالنظر اليه اذ

ية لا لاستواء لهما اي المخاطب الغائبة في الماضي في تجريد التاء الا انها في حركتها وسكونها
نحو انت نصرت بفتح التاء وهي نصرت بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب
نصر مع ان عادته ان يورد من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم اشارة الى
ان باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا
الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا من درجة استحقاق التقديم بالكلية
كساير الابواب ولذا لم يتقدم شيئا منها احد ولكن لا يشكل ثالثه التسوية
اي التاء في غايبة المستقبل كما اشكل في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا
قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء
التانيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركته
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المصنف الى هذا وان يكون
هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء
في الغايبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول في مثل تمدح
اي في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة من تكلم فيما يكسر عين ماضيه
ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة ايضا
بالفتح اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة
موافقة بينهما اي بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب
والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها اذ بين ما به الاستواء اي التاء في

اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيد فيه مع خفة الفتحة
بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيها بين الاخوات ولاخفة ايضا وادخل في آخر
المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء تجوز في اطلاق الآخر لما بعد هذه
الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل نون في يفعلان وتفعلان
وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون كلها علامة
للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف
الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حملوا النصب على الجر في بعض
الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما تجيء لان آخر الفعل حقيقة صار
باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لايكون في وسط الكلمة
ولم يمكن ان تجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس
الكلمة ولم يمكن زيادة حرف المد لمكان الضماير فزيد حرف شبيه بها وهو النون
فجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهو علامة
للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب كما ان كالنون
التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا يتاتى فيه
كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثمة اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال
يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع علامتا التانيث ونون تضربن للمخاطبة
ضمير وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور

من لا علامة المخاطب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع
علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين
مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفتا اليه اعني التانيث ولا فرق
من البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال
واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي
ما يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط اعني ان من حيث
اختصاصهما بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا او مضارعا ينقل
معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة فصل
في الامر والنهي الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء من الفاعل الغايب
او المخاطب خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصص ابن الحاجب
تعريف الامر المخاطب كذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب نحو زيد ليضرب اي زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب
هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب الى آخره وهو اشتق من المضارع
بلا واسطة ولذا اخذه عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي
قوله والاشتقاق منه اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور
هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق
من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية

اى فى انتسابهما الى الاستقبال وذلك ظاهر واما فى الامر فلان الطلب
انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة
الى الماضى واما انه ما يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكون اقرب الى الضبط
ولهذا ذهب السيرافى الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل زيدت
اللام فى امر الغايب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج كما ان
الغايب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسبه اللام واما ان اللام ايضا لما
كانت من وسط المخارج صحت حروف الزوايد والاضافة بيانية اى من حروف هى
الزوايد فتكون صالحة للزيادة وهى اى حروف الزوايد الحروف التى يشملها
قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه او نسيتنا لتمونيها
او اناه سليموا او السبت مولها او امانه وتسهيل او قول الشاعر انى
عثمان المازنى هويت من باب علم اى احببت واما ما يكون من باب ضرب فهو
بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة بمعنى النساء السمان فشيبننى
اى جعلننى تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل
الاحزان والمصايب فى مواصلتهن او سمى ترعبنى ايا هن الى ان شيبنه
ويؤيد قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم
هويت السمان و سمى حروف الزوايد من حروف البيت بقوله اى حروف
هويت السمان اى هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء

او اناه سليموا ٣

والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك او انا سليمان
يشملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان ابا العباس المبرد
سال ابا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد البيت
فقال له الجواب رحمك الله فقال المازنى قد اجبتك مرتين يريد قوله
هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زايدة فى كل مكان بل معناها
انه ان اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون اصولا
الا ترى ان حروف نمت منها اصلية مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زايدة من
كونها اصلا بان تزن الاصلى بالفاء والعين واللام وتخرج الزايد بلفظه
لانه بلا به قايمة قائمة ولا ميت ولا لا تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه
يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل
ومستخرج وزنه مستفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا
ولم يزد فى امر الغايب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة
حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما للام الامر والثانية للمضارعة وكسرت اللام
اى لام الامر مع انها من حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد ان تبنى على
الفتحة التى هى اخف السكون لانها مشابهة بلام الجارة فى الصورة وانما شبهت
بها لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء اى بمقابلة الجر فيها لان فى
الفعل الرفع والنصب النصب بمقابلة الرفع والنصب فى الاسم وفى الاسم جر

وليس في الفعل جر لا في لفظه ولا في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة
الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة
الجار في الكسر واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو
والفاء اكثر لكون اتصالها بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام
بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معها كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف
باسكان العين وانما لم تحمل عليهما ثم لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون
بعده كثرته بعدهما لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب
كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز
ويجوز فيه سكونه مع فتح الفاء للخفة كما ذكر ويجوز سكون العين مع كسرة
الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق
مكسورا من اسم او فعل نحو شهد ونظيره ان لام الامر في الاسكان بالواو
وهو بسكون الهاء في الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بالضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد
بالسكون يقال وهو بالسكون وحذف حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف
اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجي
ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغايب
لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وابدت
لاجله كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون اللام لكون
الامر الغايب

لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين
مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما للفرق بينه وبين المضارع
مفقود ويختص الحذف اي حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب
للكثرة اي لكثرة الاستعمال بهذا المخاطب فالتخفيف به اولى ناظر الى قوله وحذفت
لا الى قوله للفرق ومن ثمة اي ومن اجل ان حذف اللام وحذف المضارعة في
امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام في
مجهوله اي المخاطب المجهول اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله
اي المجهول واجتلبت الهمزة اما بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى
اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج
من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك همزة الوصل
لانها زيدت ساكنة عند الظهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى
تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب
عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع
وما لا ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك
حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر تشبيها بالسكون الذي وجد
في بعض من المعربات دون بعض لان السكون والجزم عوض في الفعل

من الكسرة فتعوض الكسرة من السكون ايضا ولان اجتماع الساكنين كثير
في الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح المعلى وناهيك نوعا
الاوامر من الافعال المشتدة الاواخر وما يجزم منها بانواع الجوازم وعندك
ان الاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج
الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فاذا وجد الكسرة الخلاص
من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة ظاهرة طارية بحكم المقدمة
المعلومة بخلاف اختيها فانهما تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفايدتين اولى
بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح
همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سميتها
الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع
فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان الهمزة او الشيئان او الثاني فيه
قوته من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان
منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارة المصنفين بتقدير الكسر اي كسرها يلزم
الخروج من الكسرة اي من كسرتها الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار
للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان حرف الساكن لا يكون حاجزا
اي مانعا حصينا اي قويا عندهم اي عند اهل هذا الفن ومن ثمة اي ومن اجل
ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية مع

وكون الكسرة طارية بحكم المقدمة المعلومة

مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان
ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقبلها بكسر الهمزة
في مثل اكتب بل تضم للاتباع اي لاتباع العين في الضم لان خفة الموافقة بين
الاخفلين نائبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف ايمن اي همزة
ايمن ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا
لكونها على صورتها في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى او لكونهما متحدين ذاتا
والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء
اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت
صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل
سقوطه في الدرج والاصل في الف الوصل الكسرة لما عرفت لانه جمع يمين والف القطع
لانه الف افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل
بان اسقط في الدرج لكثرته اي لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي
التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل سقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل
السقوط وفتح الف التعريف مع كونه بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا
ايضا اي كما في ايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة
للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل
علامة التعريف وان حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة الاستعمال الى

ولا شك ان التخفيف

للوصل

وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام
بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقوله
الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة
الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه
للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج
لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل
فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة
ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الى خرقاء
وحق معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر
مع ان الاصل فيه الكسر لكثرته اي لكثرة استعماله وخفة الفتحة وفتح ايضا
اي الالف
على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع
اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج
كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال
الالف والجمع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن ولما
المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر انما من جنس الالف الذي زيد للامر
حتى يكسر بل الف القطع المحذوف من تكرم طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة
من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على

على افعل فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي
وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر من الثلاثي المجرد
او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين
قد زالت لحذف حرف المضارعة من تكرم او بسبب الحمل على ما فيه وجود حرف
المضارعة ردوها على فتحها لان الاحتياج الى همزات الوصل انما هو عند الاضطرار ولا ضرورة ههنا
جوابه
وانما حذفت الهمزة من تكرم لاجتماع الهمزتين في أأكرم فانه مستكرة ولا يحذف
الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للتلفظ لئلا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه
بالامر من علم بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهو الحركات والسكنات
والتشديدات والمدات جمع مدة كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي
الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام يترك كثيرا فيحصل الالتباس ومن ثمة
اي ومن اجل ان الاعجام يترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو في ان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون
حالة النصب لان الف التنوين تكفيه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم
الواو
يعكسوا بان يكتبوها في الاول لان الثاني خفيف وفي ذلك ظاهر والزيادة
بالخفيف اولى وحذفت الالف في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم
مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف
في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله ويجوز اخذه الالف

الالف في الخط مثلا لانه اذا كتب مجرد بسم الله الا ... وانما قال من بسم الله الرحمن الرحيم

لقلة استعماله الله الرحمن الرحيم وان كانت في لفظ الاسم

الامر في الغايب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من البصريين والكوفيين على اعرابه
اجماعا او حكموا باعرابه مجمعين لان اللام شابهت بكلمة الشرط اعني ان لانها
في اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى الاستقبال
نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء
نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب
اي مثل امر الغايب امر المخاطب في كونه معربا ومجزوما اما عند الكوفيين لان اصل
اضرب لتضرب باللام كما هو الغايب لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
عندهم او عند النحويين من البصريين والكوفيين ومن ثمة اي من اجل ان اصل
اضرب لتضرب قرأ النبي عم وبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع
فافرحوا قيل ان النبي عم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام
للغايب والتاء للحاضر فحذف اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال
اي لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغايب ثم حذف
علامة الاستقبال وهي التاء للفرق بينه اي بين امر المخاطب وبين المضارع
اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكن واجتلبت
همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطي له اي للموضع موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة اثر
الاسم علامة الاستقبال وهو الاعراب وان اعرابه بالجزم فللام المقدرة

فاعطاه كما هو اي مثل ان اعطي لنا رب عمل رب مثل قول الشاعر فمثلك
اي فرب مثلك فحذف رب واعطي عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل طرقت
اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها
اي اشغلتها عن صبي لها ذي تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق في عنق الصبي
حفظا من اصابة العين قوله محول اي اتى عليه حول كامل صفة ذي ولم يعطف محول
لئلا يلتبس بالشيخ من الموالة اعني المحيل وفي وصف تلك النساء بالحبل
والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم اشارة الى كمال ميل النساء
اليه اما الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمايم فلان
التميمة انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن فخيف عليه من اصابة
العين واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او
تميمتين لفرط محبتهم واما في الاصف بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه
من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشبيهة ما لم يظهر قبلها
ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين
فهو اي امر المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء لان
المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب
ان يبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغايب واطلاق
الجزم على سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه في اني

اعراب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم كما مرّ فلا يتفق
بالماضي وانّ بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة الخ وقوله صفة
للنكرة كما مرّ وتمام بيوع المشابهة وجه من الوجوه بينهما اي بين الاسم وبين الامر
المخاطب بحذف حرف المضارعة لان المراد والسكنات وذلك ظاهر والآن وقوله
صفة للنكرة لانه صار انشاءً والانشاء لا يقع صفة للنكرة الا بتأويل بني على
السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثمة اي ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب
انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف
منه حرف المضارعة حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة
الاعراب وهي حروف المضارعة وزيدت في آخر الامر غايبا كان او مخاطبا معروفا
كان او مجهولا نونا التأكيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتأكيد الطلب
نحو ليضربنّ ليضربانّ ليضربنّ لتضربنّ لتضربانّ ليضربنانّ وكذلك ليضربنّ
على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في نحو اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ
اضربنانّ للمخاطب وكذا لتضربنّ الخ المجهول وفتح الباء اي حركت بالفتح في ليضربنّ
مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص
الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن التحاق في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس
في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين
ولا للضم والكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف

في واو ليضربوا عند اتصال نون التأكيد فقيل ليضربنّ اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة
بنون التأكيد وان كان اجتماع الساكنين على حدّه وحذف ياء اضربي عند فقيل
اضربنّ اكتفاء بالكسر ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربانّ
حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للفرق
بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة لمشابهتها
اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة
في الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة موجب الاشتراك
في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي يدل على الرفع
في مثل هل يضربانّ اي في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد وانما اورد كلمة هل ليكون
يضربانّ طلبا ويصير محلا لدخول نون التأكيد لان ما قبل نون الثقيلة يصير مبنيا
لانه انما اعرب لمشابهة بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح
جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب
سواء كان بالحروف او الحركة اذ الاعراب في الوسط ورد الى ما هو اصل الفعل
من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب وبين البناء ولم يحذف
نون التأكيد لئلا يبطل الغرض واذ خل الالف الفاصلة في ليضربنانّ اصله
ليضربننّ فرارا من اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل

ولا يحذف نون التاكيد للزوم بطلان الغرض فتبقى الفصل بشيء واختص
الالف للخفة وحكم نون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون
الاعراب معها مثل حكم نون الثقيلة الا انه اى الشان اى لكنه لا تدخل بعد الالف
الف الخفيفة والالف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا
لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
اذ الاصل عدم الزيادة الا ان يونس جوز ادخالها في فعل الجماعة ادخل
الالف وقال اضربنانْ دون اضربنْ وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند
الكوفيين من ان الفرع لا يجب ان لا يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم يقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب
ان يعد من الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا
له في التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادتها اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك
ان ما يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون
ذلك واصالتها لهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى
ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا بحلها براسها كما هو عند سيبويه وقوله من
ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم
الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فحلا وههنا
كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعد

ن من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من منع الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين على غير
حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث ففيك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
والحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر ولا يجوز حذف
احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم
بطلان العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم ابطال الغرض وتحريك النون
خلاف وضعها وحده اى مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوز عنها فيه ويجوز في
غيرها جوازا بكون الاول حرف اللين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان
يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الحاصل سكونهما وغير حده خلاف ذلك
وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية
على السكون عند يونس اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون
ياء الاضافة وصلا ومتحركا بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى
ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان كلاهما
اى كلا نوعي التاكيد تدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة
ففي بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليها اما مطابقة وهي الخمسة الاول او الالتزام
وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب انه يتم
المتكلم على ما هو مطلوب به فيلزمه الطلب اى الطلب جوابه وانما نحو قوله والله

لا ما قبلَ فمحمول على التأكيد في بعضها لا بحسب الامر بل باعتبار مشابهته بما فيه معنى
الطلب في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة ما يطالب
الامر وهو مراده وكان ذلك مقتضيا للتاكيد ولان غرضه في تحصيله
والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل
وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر
فهو وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متحقق بالمبالغة
والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه
وقوته اختص نونا التاكيد بغير الموجود والائتي بالتاكيد اعني الاستقبال
احدها الامر مطلقا كما مرّ نحو ليضربنّ واضربنّ وليضربنْ واضربنْ وثانيها
النهي كذلك نحو لا تضربنّ ولا تضربنْ وثالثها الاستفهام نحو هل تضربنّ ورابعها
التمني نحو ليتك تضربنّ وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربنّ
فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد
منه بقرينة عرض الغير على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه نحو
والله لا تضربنّ والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم اعني
لاضربنّ خبر وسابعها النفي ويدخله نونا التاكيد حملا قليلا لمشابهته
المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرفهما لا نحو لا

لا تضربنّ والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي
ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد الا ان
النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه والمجهول
وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله من الماضي
وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضُرب زيد في ضربتُ زيدا الخ
ومُرّ بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يُضرب زيد في يضرب خالد زيدا
الخ ومن الامر نحو ليُضرب ومن النهي نحو لا يُضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر
المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغني بذكره عنهما اذ نعلم من الاشتراك
في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة
المفعول مقام الفاعل اما تبيينه لخساسة الفاعل واظهارها فان نفس حذف الفاعل
لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض
منها انما هو تبيينه لخساسته واظهارها نحو شُتم الامير اذا كان الشاتم شخصا
خسيسا غير كفو للامير فجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه او تبيينه لعظمته
نحو ضُرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيينه لشهرته لذلك
الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خُلق الانسان واختص المجهول
بصيغة فُعِل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول
غير معقول وهو اسناد الفعل الى مفعوله والمعقول اسناد الفعل لما صدر

عنه الفعل اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير معقولة وهو فُعِل لتناسب
اللفظ والمعنى وقيل انه غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس
للمفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول
هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما اختير
الثلاثي في المجهول الى وزن فُعِل دون ساير الاوزان لكونه معناه غريبا
في الافعال اذ الفعل ما صدر وقوعه مما يقوم به فلما حذف منه ذلك فيغا
ان يلحق في اول وهلة النظر بعض الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا
الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلبه
ثقيل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة فُعِل غير معقول
لا يجيء على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دُئِل بضم الدال وكسر الهمزة
وهو مثل الجبل وذئل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس
ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاع في كلامهم وتجيء المجهول في المستقبل
ما يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة اعني يُفعَل مثل
فُعلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات
ولا يجيء عليه اي على فُعلَل كلمة فيناسب في كلامهم ايضا كما لا تجيء على فُعِل
فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيناسب اللفظ والمعنى وتجيء المجهول
في الابواب الزوايد من الثلاثي كلها اي مما زاد حرف على ثلثة سواء

كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم حرف الاول وكسر
ما قبل الاخر في الماضي نحو دُحرِج وأُكرِم وبضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما
في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الاخر اي بفتحة اصلية كانت كما
في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم
ويُعلَّم ويُستخرَج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان الاول المتحرك مع
ضم الاول فيها ويكسر ما قبل الاخر وهي تُفُعِّل وتُفُوعِل وتُفُعلِل منها وافتعل
وانفعل وافعل واستفعل وحكم افعوعل وتفوعل وافعوّل وافعلل وافعنلل
وملحقه علم منها وضم الثاني في الاوليين اي تُفُعِّل وتُفُوعِل وما يقتصر على ضم الاول
فيهما حتى لا يلتبس اي الاوليين لان ذكر المتعدد في هذه الالف على الاجمال كقوله
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اي بمضارع تُفُعِّل بالتشديد
في تَفَعَّل وتفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس
الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي المجهول
في الوقف بوصل الهمزة قلت وافتعل في الامر الواو وهنا مثله في وافتعل
لا للعطف افتعل يجي اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي في الامر
ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل الاول وافتعل
فيكون تقديره وافتعل يلزم الالتباس في ضم التاء في الماضي المجهول لازالة
فقس الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل فصل

في اسم الفاعل قال ابن الحاجب رحمه الله يسمى اي باللفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل
من الثلاثي لجعلهم اصل الباب في فلم يقولوا اسم المفعِل والمستفعِل وفيما قال نظر
لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم من الصيغة الآتية على وزن فاعل بل
ايراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني
انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما
يقولوا اسم المفعِل والمستفعِل بمعنى فعل الشيء اذ ما يأت المفعِل والمستفعِل بمعنى
الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل
على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له
هذه الصيغة اي الصفة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم
والقاعد والخارج والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات
من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات كزيد وعمرو وفرس وانما حكم
بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم
من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع
وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل
فيه نحو زيد متقابل عمرو وانا متقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر الا ان
اما قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمن فكانه قام

قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل
لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقال
لما قام وضلك ان المجهول لم يذكر بلفظ ما واسم الفاعل ما يوضع للشيء باعتبار
كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذوات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله
قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو
وكافر وواجب ودائم وباقٍ وضامر في فرس ضامر في الحال يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت
الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذا يخرج افعل التفضيل
لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص
ثبت له الكرم وزيادته لا انها حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اي المضارع لمناسبة
بينهما اي لمناسبة بين اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره
من المشابهات التي مر ذكرها واعمل المصدر الموقوف باللام على غير القياس وصيغته
اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا
اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء
على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من المضارع تخفيفا
ليتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص
الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين لان الادخال

في الاول يصير به مستقبلا اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي
هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا او يلتبس بالامر
في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة في مثل
يضرب على تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب يعلم ويلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادخال في الاخر يصير به
مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للفروق وكسر عينه اي عين المضارع
فيما يكون مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر والزام تحركه
ولان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء
على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع المشتق
منه فيما يكون منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير مشابها باسم
المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس
بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما
فروا به وبتقدير الضم فيما يكون مضموما اتباعا لما كان مضموما يشتغل اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما يكون مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس
باسم باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع ذكر الالتباس للفروق واختيار
التباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل
والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المصنف والله

الصفة المشبهة

٥ المناسبة اخير اتحادهما في الصيغة وتجيء الصفة المشبهة باسم الفاعل صيغة لانها
لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم
مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل
التفضيل اذ كما يقوم الفعل بمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود
ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل
حتى عدّ اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لما يعدها في المشتقات من المصدر
واوردها في فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير
الثلاثي لانها تختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة
المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانه لما تجردوا فيها على قياس ينضبط
باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل
في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس الا الالوان والعيوب الظاهرة فانها
اتت منها على افعل كابيض واعور وابلج نحو فرح بفتح الفاء وكسر العين وهذا
غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء
وسكون العين وجنب بضمها وحسن بفتحها وحسن بفتح الفاء وكسر العين
وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك
ذكر خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو افعل وزن احول يختص بباب فعل مكسور

اسم التفضيل

السبعة الا ستة منه فانها تجيء من فعُل بضم العين نحو احمق واخرق وادم وارعن

واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الانجم وقال انه من فعُل بضم العين اي كالستة

قال الفراء احمق من حمِق بكسر العين وهو لغة في حمُق بضم وكذلك اي وكما ان

حمق تجيء بالضم تجيء خرق وسمر وعجف ايضا فعُل بضم العين لغة فيهن في هذه

الثلثة يعني ان اصلها من فعِل بالكسر الا انها لغة من فعُل بالضم ويجيء افعل بفتح

الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على افعل

لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد

وغالب ويخرج ايضا نحو طايل اي زايد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر

لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد

يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من

قول امراة قالت لخليلها اني اتاويت فاذا اوخذني فاتيتني ليلا فاخرجني

واذهبني الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل

وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينا هي ذات

يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله قالت الوسطى

صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت الصغرى

انا تر فان تحياها وتعلقت وصرخت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها

وانما يجيء افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترازا به عن الرباعي المجرد

والزايد في هذه الثلثة يستفاد من جوهر الكلمة

و والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي بشرط كونه مما ليس

بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه

لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم يحذف منه شيء وان حذفت الزوايد

وقلت هو اخرج من استخرج مثلا يلتبس ما فعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد

منه كثير الخروج وكثير الاستخراج ولا يجيء ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على

القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة نحو اجهل واحمق

واخيل فنحو غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهرة كيف وعد

الزمخشري وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب

الباطنة لان الشان فيهما اي في اللون والعيب يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس

اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد منه ذو سواد

او زايد في السواد واما قصد تفضيل الزوايد على الثلاثة وتفضيل اللون

والعيب توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا

واكثر دحرجة واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول

بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية

فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل

الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود

حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فكان

للمقصود اولى

وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب
ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن
معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال
بلا تفضيل لان المفعول لا يجئ من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي اكثر مشغولية
من ذات النحيين اي الذي وقصتها موقوفة لتفضيل المفعول ايضا وهو
اي فلان اعطاهم اكثرهم اعطاء للدينار واولاهم اي اكرمهم ايلاء اي اعطاء للمعروف
من الزوائد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمق اكثر حماقة
من هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجي
اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث
في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف
نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح
بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان
بالتاء خوفا من الالتباس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفي في الالتباس
بان يخل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب اشكل فرقا اي يستويان فيه ح للفرق
بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع التميز بالموصوف ويعلم من هذا
ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء كان اجريا
على الموصوف اولا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته

ثم هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزم من الهاء ولم ينعكس لان الاصل عدم الاستواء
فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اي فعيلا من عداد الاسماء
وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث
بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان
الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة صبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح
اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا او نظيره الملاح احمر على شخص لحمرة بهذا الوضع فيكون
اسما وقد يشبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو
بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله تعالى
وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب
والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا ههنا انما
ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ الذكر في معنى فالرحمة
بمعنى الترحيم او بمعنى ان رحم اولان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شئ قريب
او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل ويجي
فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه
اي في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو
امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء بالقرائن في الفرق
بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف

لايستويان فيه لئلا يلتبس الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في فعول بمعنى
المفعول ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في ذكر الموصوف أولا فرقا بين المذكر
المؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول نحو أكول الى التراب كما في فعول بمعنى
الفاعل اذا ذكر الموصوف وأما كان الغرض بين المذكر والمؤنث بدخول التاء
في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة
وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله وانتفى الاستواء بين المذكر والمؤنث
في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق بانتفى وانتفى في فعول اذا ذكر
الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما ان لا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء
للآخر فيهما وانما لم ينتف في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال
لجريانه في الافعال كلها والخفة مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما
هو كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجيء
بفتح الصاد وتشديد الباء وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين
او بالميم او الذال المعجمة الغير المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو
الوزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتعين
كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسيق بكسر الفاء وتشديد
العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين
وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل واما يذكر

كوانه اكتفاء بينهما اكتفاء باشارة الية في المجذم مع اشتهارها وامرأة وعلامة
ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما وارد ومثاليه اشارة الى استعمال
هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ولو صار لشهرة اخره كثرة الاستعمال
لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية وداهية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين
وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة الفاعل
الا انه ناسب ضحكة بالفتح اورد عقيبه ومجذامة ومسقام ومعطير
بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة
وهي من علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي
وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهما في الاستعمال فانها يقتضي ان لا يكون
الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذي
هو الفرق بين المذكر والمؤنث وأما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على
وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه
وهذا كما حملوا النقيض على النقيض فقالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل التاء
الى التاء المطلع عليها التاء لصيرورتها مادة في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا لها على
صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان التاء يدخل
عليه وانما حملوه عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه

زايدة على ثلثة احرف مطلقا على صيغة المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كاينة

بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر نحو مكرم لفظا

او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل مكسور العين
اصله بكسر الراء الاولى

وتبعا لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كتدحرج ومتضارب

ومتكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التى هى الاولى بالزيادة اما

الواو فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفايدة في زيادته اذ

لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس واما الالف فلالتباس
بالمستقبل

بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم اذ لا مجال للكسر لان الواو في الذى الميم

اقيم مقامه اى حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في

الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق

بينه اى بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى

المكسور العين ونحو متشهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس متشهب بكسر ما قبل

الآخر لانه من اشهب ويافع من ايفع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر

قبل الآخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبل تاء التانيث على الحركة في

نحو ضاربة اذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع
سواء كان من الثلاثى او غيره

ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اى ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة

باتصال التاء والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء على الحركة كما كان
في الابتداء

ن آخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به نحو اضربن واتصال ياء النسبة نحو بقرى

بمنزلة وسط الكلمة فبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء وانما بني

وبني على الفتح للخفة فصل في اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان المفعول

حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه
بالمفعول

لكنه حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم

فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة

من يفعل اى من المضارع مبنيا يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل المفعول

واسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا
اسم المفعول

لاسم الفاعل لمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه

نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج اسم التفضيل

بمعنى المفعول نحو اعذر والوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن

ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان
من الثلاثى

واقعا عليه او نقول هذه القيود لتصحيح الماهية لا للاحتراز وصيغته

المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان

فعيلا وفعولا يجي بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا

نحو مضروب ومشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد الى ما لم

يسم فاعله فادخل الميم مقام حرف المضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه
الزايد

قاربا مقامه لتعذر او ثقل حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي
وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مُضرَب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح
الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مَضرَب
بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعَل ويفعُل بفتح العين
وضمها على تقدير فتح الراء او بالموضع من يفعِل بكسر العين على تقدير كسرها فصار
مَضرُب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مَفعُل في كلامهم بغير التاء وأما مَفعُلة
بالتاء نحو مكرُمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مَضروب وغيّر
مفعول الثلاثي دون سائر الافعال اي باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم
الميم اي مفعول باب الافعال فتغيّر بزيادة دون الموضع اللام بتغيير الموضع اذا
التبس به على تقدير فتح الراء وكسرها ومن ان بتغيير ان احدهما يزيل الالتباس
حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي اي غير الفاعل
من الثلاثي من يفعَل بفتح ومن يفعُل بضمها اي فاعل بكسر العين والقياس فاعَل
بفتح العين وفاعُل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان
كان مثل يفعل في مطابقة الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع
الزيادة لان حركة اكثرها كحركات نحو ينصُر فهو ناصر ويجحد فهو جاحد ففيه
تغيير وأما اسم المفعول من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع
الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه فتغيّر المفعول من الثلاثي في ابدال

عدم تغيير الا انتفاء مضروب

اي كالفاعل للمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل
واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فتغيير احدهما كتغيير الآخر
على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد
مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا تبعا
لفعله نحو مستخرَج بفتح الراء ومختار اصله مختيَر بفتح الياء والمصدر الميمي
اي المبني للمفعول
واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول منه لمشابهة الزمان
والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتيان المصدر الميمي
باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما فصل في اسم الزمان
والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسم الزمان والمكان المجرد من غير الثلاثي
المجرد لان الغرض الاصلي في هذا الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها
وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي
احوال واحكام وتفصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما
ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان
استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتيان المصدر
الميمي في بعض الثلاثي منهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه
حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل
لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار حركة اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف

دون المزيد فيه

في عين المضارع ان يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه
مفتوح ابدا فتعين ان يكون مشتق من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق
من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل نحو جلس به غير المحدود وخص توقف
اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحواله لان تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق
من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة
استعمال اسم المكان وقد جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في
المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم
الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشترك فزيدت الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت الميم في المفعول لمناسبة بينهما اذ المكان
والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل ولم تزد الواو في اسم المكان
كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول وصيغته اي
صيغة المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين
للموافقة ومفتوح الميم لتبادره مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب
بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال والا خص استثناء حكم
المثال الواوي بالذكر يعلم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح فان كان من يفعل
بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميسر وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من
يفعل بالكسر فمفعل للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من

من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس
تفسيره موضعه كما يجيء ان شاء الله تعالى كما كان الصحيح كذلك واما المثال الواوي
المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود صرح به صاحب المغرب
ايضا ويدل هذا على ان حكم وقى مثل حكم رمى كما نقل بعضهم التصريح به عن
بعض المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان
في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة و
بكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت
ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقي قوله والا فتحت
شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام
فيكون اسم الزمان مفتوح العين وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وقى مثل
حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبر رجحان بلام الفعل في امثال هذا الحكم الا ان
كونه حكم طوى مثل رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه
ويرشد اليه ايضا مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح
فانه اي اسم المكان بكسر العين منه فيه اي في المثال الواوي الغير المضاعف من
جميع الابواب نحو الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لكثرته ولانه على اصله
والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين
واما كسر في الطيء ولم يتعرض بفتح حتى لا ينطق ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين

اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب لا ينطق في الكرات وزنه فوعل
بالكسر لانه فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لانه
مع الواو اخف من الفتح معها اذ موعدا بالكسر اخف من موعدا بالفتح بالوجدان
وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر
فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعُلا
لا يوجد في كلامهم كما مر وصيغة من باب يفعِل بكسر العين من الآتي كلها
مفعِل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي منه بيفعِل بالكسر
فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعِل بالكسر
وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات
كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى احديها تحقيقية وهي كسرة العين والاخر
يا ما تقديرا تاء ان الياء اي ان يفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من
يفعَل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرمى والمخشى ومن يفعُل بضم العين ايضا
لانتفاء مفعُل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطراد وخفة او للفرار عن توالي
الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح العين والمضموم يلزم توالي الكسرات
لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فتقول فرارا عن توالي الكسرات
ليس تعليلا للثلاثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين
لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعِل بكسر العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال

ل منه والماتن لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعَل بالفتح ويفعُل بالضم
لانه لما بين ان المعدول عن الاصل في يفعِل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا
مانع فيه باق على الاصل فان الاصل في يفعَل مفعَل بالفتح فيهما وكذلك في يفعُل بالضم
لانه لما انتفى في كلامهم مفعُل بالضم صار حكمه حكم يفعَل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة
الى التعرض له ولا يبنى من يفعُل بضم العين مفعُل بالضم وان كان هو الاصل الموافق
لثقل الضمة ولرفضهم مفعُلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره
لجواز ان يكون هذا السبب لرفضهم مفعُلا فثم موضعه اي موضع يفعُل بالضم
بين مفعِل بالكسر قدمه لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعَل
بالفتح فانه غير محصور وهذا كما تقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك
ومفعَل بالفتح واعطي للمفعِل بالكسر احد عشر اسما نحو المنسك وانما قدم لفظة
نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات
ان ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود والعدد
وليكون الماتن على صدق رجاء بذكر المعدودات اجمع والمجزر والمنبت والمطلع
والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمسجد وتخصيص هذه المعدودات
انما هو بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعَل بالفتح لخفة الفتحة فيقوم
خفة الفتحة بالثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في الاحكام المذكورة
لان اسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم عاشوراء

كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله المذكور بلا فصل في اسم الآلة
وهو اي اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول
ابدلت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لا يرد عليه اسم المفعول وانما حكم بكونه
مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا
للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان
تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الاداة من تتمة الفاعل ليصح انحصار
العلة الفاعلية الخارجة عن معلولها في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا
من المبني للفاعل وقوله للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه خرج
ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو محلب
واضافته الى الآلة لتعيين ذلك وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد
ان رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة
والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور ولما سلم دخول الآلة في المحدود
لا يمكن ان يدفع الدور بان يقال المراد بالآلة في المحدود هي المجرد الاصطلاحية
وبالآلة في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي
اذ ليس في الاصطلاح معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم
الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة ولا يتناولها
اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد لانه لا يكون من فوقه جميع

جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة
لا تكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما يدل عليه تعريفها اذ لا
مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية لم تجئ اسمها الا
من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى
كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو
المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي
ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه كمكسحة او بغير عوض كمثقب
لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب
وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق
اسم الآلة عليه ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة مفعل قال العلماء الصرفيون
المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين
للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور
الفعل منه وهذا القول بيتان [illegible] من الرجز [illegible] الاجداد والاشهاد
في قوله والمفعل للآلة الا الفاور والبيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء
النوع على سبيل الاستطراد تتميما لبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض [illegible]
فاقتضت اثره كسرت الميم في اسم الآلة ولم تبق على الاصل الذي هو الفتح ليقام
مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم

ولما لم يكن طلب الحكمة موجبًا الا في العدول عن الاصل لم يكن طلبها في عدم ضم الذال (الميم)
لا وجه لاحالته ههنا وجهًا ولو خرج احد عن الوجه فطلبها في عدم الضم قلنا لئلا يلتبس
بمفعول باب الافعال وتجيء اسم الالة على وزن مِفعال بكسر الميم وسكون الفاء
والالف في بيانيه نحو مقراض ومفتاح وتجيء اسم الالة عند غير سيبويه حال
كونه مضموم العين ومضموم الميم شذوذًا لعدم القياس اذ قياسه ان يكون
حينئذ في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اي المضارع المبني للفاعل كالمغرب
بكسر العين والمقعد بفتحه والمنخر بضمه وبفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح
الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره
ولاستثقال مفعُل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه للثقل
فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل
فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المُسعُط لكل ما يجعل فيه السَّعوط
بفتح السين وهو الدواء الذي يُصَبّ في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق
قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل
واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث انه
يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بآلة مصطلح. وكذلك ان حكم المسعط والمنخل اخواته
اي حكم اخوات هذه المذكورين من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء

الا انهم آلة م

ء عند سيبويه ومن اسماء الالة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق
والمدهن والمكحلة والمحرضة الباب الثاني في المضاعف والمضاعف من
ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي مضاعفا نحو مدّ بتضاعف
الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغيير
اذ فيه ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة
فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تنويعه
اعتمادا على انفهامه من تنويع الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف
الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز طرفي المتجانسين
فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه
الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي لمضاعف الثلاثي الاصم وهو
في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة
الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما
يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع انه ليس من حروفه ليس بحرف علة
ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضّى البازي
اصله تقضّض قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال
ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلاثة ابواب سماعا حين وجدانهم
الاول من فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سرّ يسرّ اصلهما

لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة ههنا حيث قدم ما
مضارعه مضموم نظرا الى تقويته بباب لكونه شاركه في ضم عين المضارع وان قل
بخلاف اخويه ومن فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فرّ يفرّ
ومن فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عضّ يعضّ ولا يجيء
المضاعف من باب فعُل يفعُل بضم العين فيهما مجيئا تاما الا مجيئا قليلا نحو حبّ
فهو حبيب ولبّ فهو لبيب ولم يذكر المضاعف في الموزون لعدم دخله في التميز
عن فعَل يفعُل بفتح في الماضي وضمها في الغابر وانما ذكره في تعداد سائر الابواب
وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حبّ ولبّ من فعُل بالضم واصله حبُب ولبُب بضم
العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل ولم من سكونه عن فعَل يفعَل بفتح
العين فيهما وعن فعِل يفعِل بكسرها فيهما لان المضاعف لا يجيء منهما اصلا الا قليلا
ولاش ذا واذا اجتمع حرفان من جنس واحد في الذات او في الصفة كالطاء
والتاء كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية
وقوله اذا اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطفا قوله من جنس واحد كونهما
متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة
او حرفان متقاربان الا اذا اتفق الحذف بمنع المد ودفع الالتباس يدغم
الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد
جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل التكرير المعلوم بالوجدان وفي المثال الكره

من التكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مدّ الى آخره اصله مدَدَ ومثال
المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده
هنا لاحتياج الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال
المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين المتقاربين في
مخرجها وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكنين اولهما نحو وقالت
طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجها وسكون الاول الادغام
افعالا من عبارات الكوفيين والادغام افتعالا من عبارات البصريين اللبث
الحرف الواحد في مخرجه مقدار اللبث الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار لبثهما
كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة
مجاورته بيت الله تعالى رزقنا الله تعالى الكريم زيارته وقريب من هذا
قول صاحب المقرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل
الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان
ساكنا او حذفها ان كان ما قبله متحركا او ساكنا وهو حرف لين ولم [illegible] انه
اذا كان ساكنا ابقي على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول
ليتصل به بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا كانت الحركة
بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه
مبتدأ للاول والحرف الساكن كالميت لا يبتدأ به فكيف بغيره وادراجه الى

هذا التفسير الاول نقل من العلامة

ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل
على ان يصير حرفاً مغايراً لهما بالهيئة وهو الحرف المشدد و زمانه اطول من زمان
الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين والآخذ المساعي اختير هذا التوجيه وعبّر
بقيل اذ لا يناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والابانة
والرفع المذكوران لا زمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي
وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة الا لا ينقص حرف في الكتابة
اذا كانا في كلمة واحدة نحو مدّ وكرّ ومدّ وشدّ على ما هو مذكور في علم الخط وذلك
للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة
وتنقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابتة في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد
الميم ثابتة لفظاً في لفظ الرحمن وليس بثابت خطاً لكثرة استعماله اجتماع الحرفين
المثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكون اي
الحرفان المجتمعان متحركين يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام الادغام
الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز
حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام تخرج عن كونه على زنة جعفر لانه
لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكوناً والا في الاوزان التي
يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب ايضاً بل
لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قوول داخل في لزوم الالتباس واما تنبيه على
نحو

مد وتنتزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف
الثاء الثانية في مثل تتعلم وتتباعد وتتجسّر لاجتماع الحرفين من جنس واحد
وعدم امكان الادغام واما اقتتل فسيذكر الخلاف في بحث قلم يبق الا
غير مذكور وهي مثل صككٍ بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين
جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار
وطلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار ومدد بمعنى الزيادة ولا يلتبس
الصكك على تقدير الادغام بصكّ بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ
سرّ بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جدّ بالضم وهو
البئر في الطريق والطلل بلفظ طلّ بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر
والمدد بلفظ مدّ من مدّ الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل ردّ
بانه ردد بالفتح او فرر بالكسر وفي مثل عضّ بانه من عضض بالكسر او
من عضض بالفتح لان ردّ يعلم من يردّ بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان
المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادراً كما مر وان فعل يفعل
بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفرّ
اي كرّ يعلم من يفرّ ان اصله فرر بالكسر لان المضاعف لا يجيء اصلاً من فعل
يفعل بالكسر فيهما وعضّ يعلم من يعضّ ان اصله عضض بالفتح لان المضاعف
لا يجيء من فعل يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع
اصلاً

في نسخة يحيى

كمُدّ تمادّ وتسامّ لا يُعتد به ولا يدغم حيِيَ في بعض اللغات مع ان اجتماع
المتماثلين المتحركين فيه وانه ليس من صور الاستثناء حتى لا يتبع الضمة على الياء
في يحيى في مضارعه وان قياس ما يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع لصار يتبع — في المضارع ان يدغم صح
الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع المتماثلين
فان الميسور لا يسقط بالمعسور والجواب ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق
موجب الادغام وفي يحيى لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا
اللغتين يحيى بلا ادغام وقيل في وجه عدم اعلال حيي الياء الاخيرة فيه غير لازمة
لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا ويقلب تارة نحو يحيى بضم الياء الاخيرة — اصله يحيي صح
فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم تجتمع المثلان فكيف يدغم
والضرب الثاني منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين
في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته فيجب الادغام ضرورة لان الادغام في
هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب الساكن ولو في كلمتين — اي من جهة الضرورة والاضطرار ... ضرورة صح
نحو ام اتل لكم ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه لا يجب فيه في بعض
الصور بل يمتنع لما مر كالالحاق ويجوز في بعضها بلا وجوب لو وقع
في كلمتين نحو ضرب بكر ولزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو
مد اصله مدد بسكون الاول من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون
العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاول بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب

والآخر

ت التاء اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط فلا مجال للخلاص من الالتباس
والاشتباه في التقشر والاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون
الادغام كثيرا الضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني منهما ساكنا سكونا لازما
والاول باقيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف — هو صح
الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل
في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع
ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتنجو من ورطة ويقع في ورطة اخرى حتى
في الاصل ظللن يقع فيه الثقل ويقول والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر ويقع
في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين وقيل انه امتنع الادغام في الضرب الثالث
لوجود الخفة الخ هي الغرض من الادغام بالساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف
الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني ولكن جوزوا الحذف اي حذف احد المتماثلين
في الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا وقوله صح نظرا الى اجتماع المتجانسين السابقين اذ كل
من قوله يمتنع يعني اجتماع المتماثلين والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر — تعليل صح
فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به في الصحاح
حيث قال الاخفش يحذفون منه السين الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن
فحذف الراء الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما
الثانية لان الثقل انما نشأ منها اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء متحركا

على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديها
فصار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى فى ارجح لا فى حذف الثانية
من لزوم العمل الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه
ويرجح قلب الثانية فى مثل تقضى البازى نحو ظلت فتعلم به ما علمته من العمل

اصله ظللت

كما جوزوا القلب اى قلب الثانى المتماثلين فى نحو تقضى البازى اصله تقضض قلبت
الضاد الاخيرة ياء وعليه اى على الحذف قراءة من قرا وهو غير نافع وعاصم
وقرن فى بيوتكن بكسر القاف مأخوذ من القرار وهو مضاعف اصله اقررن
بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها
فى الغابر فحذفت الراء الاولى فنظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف
بعد حذف الراء الذى هو الغرض الاصلى ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين واجب
فى النقل وهذا نظير قوله فى الباب الثالث فى تخفيف الهمزة بالحذف ثم لاجتماع
الساكنين ثم اعطى حركتها ما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه فى مظنة ان يتوهم ان قرن
فى قراءة الكسرة مثال حذف احد المتجانسين المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل انه
قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن
حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن
وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم

فهو يكون من اقررن بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة
فى اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعنى ان القرار مضاعف مستعمل
من باب ضرب ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فقد
من باب ضرب يعنى ان القرار فى من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو
مثال تكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله الاصل
قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقلت حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها
واستغنى عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما فى قراءة الكسر فصار قرن بالفتح
هذا اى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثانى من المتماثلين اذا كان سكونه
اى سكون الحرف الثانى لازما غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذى للوقف
فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض
لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه اى فى المتحرك الاول وهذا لغة بنى تميم ويجوز
عدمه اى عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الثانى وهو ساكن هاهنا
مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجاز بين وهو الاقرب الى القياس وفى التنزيل
ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام اى الطيب وتمد بالادغام اى اليه بعد نقل
حركة الدال الاولى الى الميم ولا استغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك
الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل
فى تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اى لاتباع حركة الدال حركة العين

وهي الضمة والميم مضمومة في الثلث لان الحركة المنقولة اليه في الثلث
هي الضمة ومن ثمة اي ومن اجل ان الضمة في مدّ للاتباع لا تجوز فيه بضم الدال
وتجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع
في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب
يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن وممددن وممددن
ونحو ليمددن ولا يمددن الى فيما اتصل به المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم
لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي كالجزء من الكلمة بخلاف امدد
ولم يمدد فانه مرة في نحو امددن وليمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون
العارض ونظير سكونه امددوا وامددن حركت تارة رمتا ولام قولا ونقول
في الامر من المضاعف الثقيلة مدّنّ بفتح الدال مدانّ بضمها ويحذف الواو
اكتفاء بالضمة مدنّ بكسرها ويحذف الياء اكتفاء بالكسر مدانّ امددنانّ والنون
بالخفيفة مدن بفتح الدال ومدن بضمها ويحذف الواو اكتفاء بالضم مدن
بالكسر ويحذف الياء ايضا اكتفاء بالكسر اسم الفاعل منه مادّ اصله مادد
ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود
الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميم اصله ممدد ادغمت الاولى
بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الآلة ممدّ بكسر الميم الاولى اصله
ممدد والمجهول من الماضي مدّ اصله مدد ادغمت الاولى في الثانية بعد

بعد سلب حركتها ومن المضارع يمدّ اصله يمدد نقلت حركة الاولى وادغمت
في الثانية وتجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال
ما يقاربها من حروف ثخذ فو تستشص ضطظ وانما قلبت مع هذه الحروف لما
بينها وبينها فقلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات
فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على ترتيب اللف امثلتها فقال
نحو اتخذ وهو اي ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ
قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قلبت الياء تاء فادغمت التاء
في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي
تجوز ان تقلب تاء قياسا اي هي الاصلية وههنا ليست اصلية واما اذا
كان من اتخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله
اتتجر لانه من تجر من باب نصر اي عمل التجارة فادغم التاء في التاء
وجوبا ونحو اثّأر بالثاء المثلثة اصله اثتأر لانه من ثأر من باب فتح
اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله يجوز فيه
اتّأر لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا يحتبس جري النفس
مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهي ما ينحصر
جري النفس مع تحركه وخصفه اسم امرأة والشحث الالحاح في المسئلة
ومعناه ستلح عليك هذه المرأة فيكونان اي التاء والثاء من جنس واحد

بخلاف السيح فانه وان كان السين والثاء من المهموسة وتقاربا في مخرجها [illegible]

نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجها الا ان تقاربهما في المخرج ليس
بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان بين مخرجي التاء والثاء
مخرجي حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي التاء والسين خارج
ثلثة هي الدال والطاء والتاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء
في التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعت والاولى ساكنة بخلاف
الجمع بين السين والتاء وان شئت صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك
في اثثار واستمع وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم
يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام فيجوز ذلك الادغام بجعل
التاء بنقطتين تاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان
الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه الا انه
قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري
ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى اتحاد الصورة
والاتحاد في المهموسية وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص
سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح
الهادي ونحو اذان اصله اذتان لانه من ذان من باب ضرب اي اخذ
الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال بل يريد لا يجوز فيه غير الادغام و
تخصيص الدال في الدال التنبيه طريق الادغام لا الاحتراز عن ادغام التاء

في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للتقييد بل لمطلق وجوب
الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ
عبد القاهر في دلايل الاعجاز ان محط الفايدة في الكلام القيد فانما هو
فيما لم يكن للقيد فايدة غير موضوع المخالفة وهنا فايدة غيره وهو تعيين
طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في اذان لانه اذا جعلت التاء
دالا لالتزام يترك التاء على حالها لبعده من الدال في المهموسية لان التاء
مهموسة والدال مجهور فبينهما بعد في الصفة اي المهموسية والبعد بين الحرفين
في الصفة اي الدال قصدا للبعد والتنفر لقرب الدال من التاء في المخرج
بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قاربا المثلين حتى لا يجوز الاظهار
اذا اجتمعا ووجد شرايط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف
استدان لسكون الثاني تقديرا وبخلاف وتدا لالتباس والظاهر ان
يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار
القرب في الفرع المقلوب اي التاء اولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج
وكان مخرج التاء مبداء المخرج النطعي الذي للتاء والدال والطاء جعله
اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزايد يلزم في
حرفان من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الاخر او يقع الادغام بينهما
وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما تقييد

حيث قال اذا اجتمع حرفان من جنس واحد فيدغم منه

يوجب عسر التلفظ بها فوجب دفع هذا العسر بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة

على حالها والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال في المهموسية علة
للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مرّ
نظيره في مخلاص ونحو اذّكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه اذكر
من باب نصر يجوز فيه ادّكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر بالفك
لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة فبينهما بعد في
الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج
ولم تقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم القرب المخرج بينهما كما
جعلت التاء دالا في ازدان للعلة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد جعل
المذكورة نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله بجعل
الدال ذالا والذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان
اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير الدال ذاتا
ونحو ازّان اصله ازتان لانه ماخوذ من الزين مثل اذّكر في جواز
الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الزاء والتاء في صفة المهموسية
وصفة الصفير وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر
الا ان الادغام في اذّكر قوي فصيح بخلاف الادغام في ازّان فانه ضعيف
غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان في صفة الجهر
بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم تقلب التاء زاءا ابتداء ولكن لا يجوز فيه

فيه الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاءا لاتحادهما في المجهورية
فان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير في الحين جعل الزاء
دالا وادغام الدال في الدال كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم
رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه اي ازّان على تقدير ادغام
الزاء في الدال يوازي اي يلتبس باداّن من الدين ونحو اسّمع اصله استمع
لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من
المهموسة مع تقاربهما في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان
يقول اتّمع لعظم السين في امتداد الصوت فتعين ان يكون فيه بجعله سينا رخ
ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الجنسية في الذات ونحو اشّبه اصله اشتبه
لانه من شبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصّبر اصله اصطبر لانه من صبر
من باب ضرب يجوز اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء فيه ح
على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وهو ونظائره حروف المستعلية الا الحروف التي هي المستعلية ح
فالاضافة بيانية لان حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة منها صطضظ
خغق الاربعة الاولى وهي الصاد والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة
اي استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق
اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان
لان المستعلي والمطبق في الحقيقة اي هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان

ومطبق عند اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه
مشترك والثلاثة الاخيرة اي الغاء والظاء والقاف مستعلية فقط اي بدون بحذف الجار
الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء و
والمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء حلقي عطف على الصاد من المنخفضة
وهي التي ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم ايضا
مجاز وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حاصل لتعيين
احدهما بيتوح التاء على حالها وثانيها قلبت التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه
اصطبر حاصل لها ايضا اشرنا اليه ثم فقوله لمباعدة بينهما اي بين الصاد
والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة لان
التاء حرف شديد والصاد رخوة فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول
وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد
بينهما في صفة يوجب تعسر النطق بها فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله
في الصفة وهو الطاء فقصد قصد الازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد
اللام في المعطوف ههنا كما اعاده في بحث ادّان لقرب المعطوف عليه هنا
اي وقرب حيث قال ولقرب اي الى المباعدة
كما في ست اصله سدس بدليل سديس واسداس فجعل السين والدال تاء
لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة
هذا تشبيه في قلب حرف وفي المباعدة بين المقلوب وما يقارنه من وجه و

والمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فانه بين السين والدال مباعدة
في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم يترك السين على
حالها وقلب تاء للمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله للمباعدة
بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به اي سدس اعتمادا
على فهم المتعلم من ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادّان
وقلبت تاء للمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ستّ ثم
لكن فيه م يجوز الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلاء
اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصّبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء
لعظم الصاد في امتداد الصوت اي لا يقال اطّبر ويجوز لك البيان نحو
اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد وان اتحد
في الاستعلاء والاطباق وفي نحو اضرب اصله اضترب لانه من ضرب الجمع
ضرابا وهو مثل اصطبر في الاحكام وكلها اي يجوز اضرب بادغام الطاء
المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطّرب
طاء ثم لزيادة صفة الضاد بادغام الضاد في الطاء ونحو اطّلب اصله اطتلب
من طلب لانه من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد
بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض
ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو اظّلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب

يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء للمباعدة بين الظاء والتاء في الصفة
ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج فجعل الظاء طاء والظاء طاء للمماثلة
بينهما في النظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية
بين الظاء والطاء في الذات مثل اظّلم بالمعجمة واطّلم بغيرها واظطلم بالبيان
ونحو اتّعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة
الجوار وكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث وادغم التاء في التاء
(اي جعل الواو تاء) وجوبا لانه اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة
تصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم حينئذ اي حين صارت ياء كون الفعل مرة
يائيا في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واويا في المضارع نحو يوتعد
وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف (باليائية والواوية)
الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل
ويقول وغزي ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم
هذا الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا قوله او يلزم توالي
(جوابه ... اي لا الاختلاف الاصلي) الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله
فيلزم حينئذ والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين
الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل ويجوز اتّسر ايتسر لانه (اصله)
من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان

من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كما يجيء ان اتّقى (في بحث الابدال)
فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر اي الايتسار ولم يدغم اي لم يصح
الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتّسر لان الياء في ايتكل
ليست بلازمة يعني لعدم شرط وجوب الادغام وهو لزوم المدغم يعني تصير (وجوبه)
تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا لان اصله ائتكل لانه
من الاكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
ومن ثمة اي ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم حيي
في بعض اللغة لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة
نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيى كما مر قوله وادغام اتّخذ شاذ عطف
(اصله حييوا) على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام
يشذ ادغام اتّخذ اذ كان اصله ائتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء
تاء والقياس ان لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته
ثلاثيا نحو اخذ وهو الجواب عن سؤال مقدر وليس من تتمة ومن
ثمة توجيهه انكم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتّخذ
غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام
اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تدذزسصضطظ
بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لتقاربهما في المخرج ومباعدتها

عنها في الصفات فتقلبونها الى متقارب لها موافق لصفتها في ورود هاء ترتيب
ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتّل اصله يقتتل من القتل ادغمت اولى التائين
بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخير وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع
الوقيرين[?] المثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية
لان تاء الافتعال لايلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير
انعمت تلك في عدم لزوم التاء بعده وانما لم يجب في اقتتل ففي غيره اولى
ويبدّل اصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وادغم الدال في الدال
ويعذّر اصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا وادغمت
الذال في الذال ويبسّم اصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم
ادغم السين في السين ويخصّم اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء
ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد وينضّل اصله ينتضل من
النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغمت الضاد في
الضاد ويلطّم اصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغمت الطاء
في الطاء وينظّر اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء
ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز في ادغامها اي الامثلة المذكورة
الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء المأخذ
مطلع من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف استدعاء

تغيير لاستدعاء
في المتقدم الزايد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو
العين مع ان قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول
هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن
اولى بتغيير الا اذا عرض عارض منع من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال
اذا وقع بعد حروف اتفق في شخص ضط ظ[?] من كونها اصلية او زايدة
في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام في الماضي الا في مواضع هذه الامثلة
حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان الثاء عندهم اي عند هولاء البعض من الصرفيين
لو قصد هذا الادغام ينقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف الهمزة المجتلبة
فيصير في اختصم مثلا خصّم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم
يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع
واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي
وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خِصّم اصله اختصم لان الثاء عندهم كسر الفاء
لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف لعدم الاحتياج اليها
المجتلبة ولا التباس حينئذ وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اخِصّم بكسر الفاء
اذ يفرق بين ماضي التفعيل بكسر الفاء
نظرا الى سكون اصله اي اصل الفاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في
حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا واما
في خصّم بفتح الفاء فلم يجيء اخَصّم بالمجتلبة لان حركة الفاء اعني الفتحة وان كانت
او يجوز بالمجتلبة وكسر الفاء

عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا تحتاج الى المجتلبة
بخلاف كسرة الخاء في خِصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز اِخصاما
بفتح الخاء مع المجتلبة لانه حركة اتباع فهي عارضة ويجوز في مستقبله اى
مستقبل اختصم مدغما كسر الخاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو يَخِصّم فان
من قال في الماضي خَصّم بفتح الخاء يقول في مستقبله يَخَصّم بفتح الخاء ايضا ومن
قال خِصّم او اِخِصّم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يَخِصّم
بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الخاء للاتباع اى لاتباع الميم
في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من كسرها فيه
نحو مُخَصّمون بحركات الخاء ويجئ مصدره اى اختصم مدغما خِصّاما بكسر الخاء
اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او لنقل
كسرة التاء الى الخاء ويجئ مصدره خَصّاما بفتح الخاء ان اعتبرت انه
حركة الصاد المدغم فيها وانبعث حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت
اشارة الى ان الاتباع هنا ضعيف لوجود الفصل بخلاف مُخُصّمون
ويجئ مصدره اِخِصّاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبارا لسكونها
الاصلى كما ذكرنا في اِخِصّم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير
كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة عارضة فكانها في حكم السكون
فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا

حيثما كان فتحها للخفة او للاتباع
وكان كسرها لالتقاء الساكنين

فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اِخِصّم ويدغم تاء تفعّل وتفاعل
فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف
تثدذزس ش ص ض ط ظ وانما لم يذكر هذا القيد اعني ما تقاربها لظهور
ان تفعّل وتفاعل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام تائه فيما
بعدها من حروف ت ث د ذ ز س ش ص ض ط ظ لمقاربتها لها في المخارج ومباينتها
عنها في الصفات نحو اِطّهّر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهّر قلبت التاء
طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء وانما قال
بتشديد الثاء اصله تثقّل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء
ثم اجتلبت الهمزة واثّاقل وادّارأ واذّكّر واسّمع واصّدّق وازّيّن
واشّمع واضّرّع وفي غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما بعدها
الا الضاد والمخرج والقرب وامّا في الضاد فبعد قلبت التاء طاء اولا
الى ... ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل في ما بعدها في نحو استطعم
لسكون الطاء تحقيقا ومن شرائط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا
فيما بعدها في نحو استدان اصله استدين لسكون الدال تقديرا
ولكن يجوز حذف تائه اى استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو اِسطاع
بكسر الهمزة اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر في ظلت
من ان احد اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة

يجوز ان يحذف احد المثلين للتخفيف
...

يُسطيع بضم الياء يكون السين زايداً على غير القياس اذ زيادة السين
انما الحادث في استفعل وذكر ابو البقاء انهم زادوا السين في اطاع
يُطيع ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يُطوع
هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فانه فتح الهمزة وجعلها
همزة قطع لان اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فصارت
يَسطيع بالفتح وانما كان السين زايدا على قول سيبويه لان اصله اطاع
كالهاء الا كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على
غير القياس الباب الثالث في المهموز لم يعرفه اما لانه
من تعريف الصحيح اولان اسم اللغوي يُغني عنه وقدمه على المعتلات لان الهمزة
حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة في الاطراد اللازم في كثير
من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما تصيرورة
همزته اي همزة المهموز حرف علة في التليين اي في ازالة
شدتها كما مر واوهم وايمانا وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء
نحو اخذ ويسمى القطعي ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز
العين نحو سأل ويسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة
ذات همزة ومهموز اللام نحو قرأ ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر
وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انه تخفف
قد

اذا لم تكن مبتداء بها كما سيجيء ان شاء الله بالقلب وجعلها بين بين اي بين
مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة
والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة
نفسها ولهذا تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء ان
شاء الله تعالى وفسره ح لا يظن ان المراد غير المشهور وهو جعلها بينها
وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان
همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة
ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن
فيه فلا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل
يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة
قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة بني تميم وقيس قياسا لها على
ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة
بوجه ثم الابدال لانه اذا ناب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب
لها بغير عوض الا ان المص قدم القلب لكون القلب بين بين الاول من انواع
التخفيف اي القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا
ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن
جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لا يجوز المشهور لانه

فيه ولا يكون الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشيء يوافق حركة
ما قبلها بيان لكيفية القلب وعند وجود شرطه يعني ان كان حركة ما قبلها فتحة
تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كان ضمة تقلب واوا وان كانت
كسرة تقلب ياء لانها توافقها اي الحرف الساكن اي طبيعة الساكن واستدعاء الضعف ه
ما قبلها اي ما قبل الهمزة ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون
الحرف الذي لو اشبعت تلك الحركة تتولد منها هذا الحرف نحو راس ولوم بالواو
بعدها الحرف الذي
واصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والثاني من تلك الطرق اي بين
بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت وانما تعين فيه
بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى تليق طبيعتها وتطاوع
استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من اثارها وعوارضها ما يدل عليها
لان ما قبلها متحركة لا يتصل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت تحريكها
وتحريك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لانطاقه
الحذف والقلب لتقوي حركتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول
اصلها التخفيف فاحوال الهمزة مع احوال ما قبلها تسعة فاصله من ضرب
اذا تحركت وتحرك ما قبلها
الثلثة في الثلثة نحو سال ولؤم وسئم وروس وسؤال وسئل
ومستهزئين وميئر ومستهزئون ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة
بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما

اي القلب ما قبلها الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها ه

بالالف اصله رأس ه

وهو ما قبلها اي حركة كانت

اي بعده ه

ما فانها لا تثبت بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل ياء ان كان
ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر وجون فيما كان
ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف
فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب
الهمزة في سائل الفاء وهمزة ال همزة سائل مفتوحة ضعيفة لينة فلما
فتحتها الفتحة همزة سائل بحذف المضاف صارت قوية بالفتحة ما قبلها
لان الالف ليتقوى بجنسه ونحو لاهناك المرتع في لاهناك لم تقلب الهمزة
الفا مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره
راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة لاهناك المرتع وهو للفرزدق
يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك ومسلمة ابن
عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية
اي بعد الظهر راحت فارعي امر من الرعي لجماعة الى طبيلى فزارة منادى
حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لاهناك وهو دعا عليهم يريد ان
ابن السلطان فر وترك الملك لك فاستمتع به لا بورك لك فيه ولا تمتع
والثالث من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة
وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء بل تلقي الهمزة بسبب حركتها
فيه الى فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا ان قيل الحذف ليكون

التخفيف على التدريج للين عريكتها لمجاورة الساكن في الجملة قبل ذلك التليين
فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع
الساكنين احدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف
ح لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها ولا البين بين
لان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف
مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطي حركتها
لما قبلها ابقاء لاثرها وانما لم تحذف الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك الى
الاخلال باسقاط حرف مع حركة معا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت
في كلام بعض الادباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعله
المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى
فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرف صحيح او واوا او ياء اصليتين
في كلمة الهمزة نحو شيء وسوء اصله شيء وسو اصله سوء ولم يورد مثالها
اكتفاء بمسلة لان الواو والياء اذا سكنت وانفتح ما قبلها فهما في حكم
الحرف الصحيح او اكتفاء بجيال وجوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا
لمعنى فكانهما اصليتان او اكتفاء بابو ايوب وابتغي امره فانه اتفقت
في كلمتين ففي كلمة اولى واما الآخر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او من زيدتين لمعنى اي الالحاق فان قولهم

ثم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر
عند الاطلاق وما يقولون بمعنى غير اللفظ كالياء في الخطيئة فانها للمبالغة والواو
في مقروءة فانها للمفعولية والياء في افيئس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به
عندهم ولا يثبت وله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم
يقيدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله مسئلة لينت الهمزة
بسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح
في كلمة الهمزة وملك اصله ملاك مشتق من الالوكة وهي الرسالة
وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملاك مالك قدمت اللام
فصار ملاك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع
ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح
فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون
الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والاحمر اذا خففت همزته على
طريق تخفيفها فحركت لام التعريف اتجه لهم في الف اللام طريقان احدهما
انه يجوز فيه طرح بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها
الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة هذا هو التخفيف لان الالف اي همزة الوصل
كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة فانعدم
الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز الجمع بابقاء الهمزة لطرق حركة اللام فكان

الا الطريق الاول الذي هو حذف الف اللام ح

اللام ساكن اذا اعتبر بالعارض كما في اخصم وجيئل اصله جائل فزيدت
الياء للالحاق بجعفر فصار جيائل فخففت الهمزة على طريقه وحوبة اصله
حائبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوابة ثم خففت الهمزة على
طريق تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلي في غير كلمة
الهمزة فان ياء التصغير كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا يقال ابتغ مره
كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها وتجوز تحميل الحركة على حروف
العلة في هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر انه
في الواو والياء الاصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله
مثل شيء وسوء لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية وفي حكمها وطرق
الحركة لانها نقلت اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة
المتحركة حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك الحرف
فان كان واوا او ياء مدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير
شابه لانها في مقابلة الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا
فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كانت ما قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغم
الاول الذي هو ما قبلها في الهمزة اي فيما في ذلك الاول والمتاخر عنه الذي هو
مقلوب من حروف اللين لاجتماع المثلين واتفق تفاوت القلب ولم ينقلوا حركتها
الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا او واوا وياء اصليتين او مزيدتين

تين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء
المزيدتان المدتان وما يشبه المدة يفضي الى تحميل الضعيف اي الحاقها
الحمل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين
المزيد لغير الالحاق فلم يكن التخفيف بالحذف ولم يكن ايضا بجعلها بين بين
لان همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء
الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة
جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة
ومقروة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة زائدة وافيس اصله افيئس
تصغير افؤس جمع فاس لان الياء فيه شبه المدة وكل ما هذا شانه
تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قلت
يلزم تحميل الضعيف ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو اي في ذلك الضعيف
في الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء
الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلت الياء الثانية
وكذا الواو الثانية اصلية اي مبدلة من حرف اصلي فلا يكون ضعيفا كياء
جيئل اي كما لا يكون ياء جيئل ضعيفا بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة
هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا وياء وان كان ما قبلها
الفا جعل الالف الذي هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور

بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعيّنت بين بين في هذه الصورة لان الالف لا يتحمل الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا ويدغم الالف في الالف فتعيّن بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة واما
واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو آخذ للتفضيل اصله أأخذ كآنس وآدم للصفة المشبهة اصله أأدم كأحمر فالذايدة هي الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف لنظائمة بقوله الا في ائمة فان اصلها أأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصار آممة كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغم ولم تحذف لالتباس بأمّة بضم الهمزة والتشديد وأمة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم تجعل واوا لثقله فصار ايمّة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها وهي الياء تخفيفا ثم جعلوها

ما بين بين اما لعروض حركته واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا لذلك وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز لم لا يجوز في آمّة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمّة ليست بمدة لان المدة هي الالف المقلوبة من شيء او المعلوبة مع واو او ياء والالف في آمّة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده الاستفهام للانكار اي لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو ايسر اصله ائسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو اوثر اصله اؤثر من الاثر وهو الاختيار واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها اؤكل اؤخذ اؤمر والقياس المذكور يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال اوكل اومر اوخذ الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاوليين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاوليين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر اهلك الاية نظمها في سلك

واحد نظرًا الى انهما في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مُرْ وهذا
اى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة
الاولى منها اذا كانت الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا
كانت في كلمتين والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها
في اول الكلمة فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثني عشر يكون اذا كانت
الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتضح بذكر لفظ أحد بعد جاء
ويبدأ ومن تلقاء ولم يبدأ والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مكسورة وقبلها
الاربعة ويتضح ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة
الاخرى منها يكون اذا كانت مضموما وقبلها الاربعة ويتضح ذلك بذكر
اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية عند
الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال
انما حصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيتهم ابدلوا
من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان اصلهما دِنّار ودِوّان
وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين وتجوز تحقيقهما لان كون اجتماعهما
عارضًا هو من اهل الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية بجعلها بين بين
وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من
اجتماعهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم في تخفيفهما جميعا وجهان احدهما

منها ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على
ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة ففي نحو جاء أحد تجعل الاولى بين بين والثانية
تقلب واوًا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم تكن الثانية او ما قبلها قلبت
واوًا نحو أوادم اصله أَأَدِم في جمع آدم وأُوَيْدِم تصغير آدم اصله أُأَيْدِم
والثاني ان تخففهما معًا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففي
مثل جاء أحد تجعلان بين بين لان الهمزة المنفردة اذا كان ما قبلها
الف نحو سائل او اذا كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين واما ان تكونا
متفقتين في الحركة فخففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة
منهما لو انفردت ففي نحو جاء إدريس تجعلان بين بين وفي مثل يبدأ أحد
تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا كجُوَن وعلى هذا القياس وعند
بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين ودفعا
من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع الفات ثلث
ولا يعرف ادخال الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء أحد بل انما
يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء
بين جلاجل وبين النقا آأنت ام ام سالم اصله أأنت الوعساء
الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر حزق اذا
ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آإياه يعنون ام قردا الحزق الغليظ القصير

الذي يقارب المنطوق ابدؤا الظاهر والفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ كثير
الشرود بحيث لو تمازح القوم بذكر الشرود يظن ان القوم يعنون به نفسه
ثم منهم من تخفف بعد اقحام الالف ومنهم من لا يخفف ولا يخفف الهمزة في
اول الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت
لجعل بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة
من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه
وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب بناء على ان الهمزة المبتدأ
بها لا تكون مستثقلة لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قليل للاستغناء
لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال في
ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة والاول يشهد له انسان واناسي
واناسية وانس شاذ عن القياس المذكور وكذلك ان كان ناس في تخفيف الهمزة
في الاول على غير القياس الله منكرا كما اختاره القاضي فحذفوا الهمزة منه
حذفا على غير قياس فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة
ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف
للتعويض ولا يلاحظ ثانيه تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتي التعريف
واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصل الاله
معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية

ثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقلت حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام
الاولى فصار الله ثم ادغم فصار الله وهذا صريح في ان الحذف قبل التخفيف
بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف الغير القياسي
ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل
الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتدأ بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى
وبعد ذلك فالحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف
التعويض بحرف التعريف وجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين
غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها فذلك
يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل
عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة فذلك معزول عن القبول
لان الهمزة في تقدير الثبوت فكل ذلك من خواص هذا الاسم تمتاز بها عن نظايره
امتياز مسماه عن ساير الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه
وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس
حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو علي
حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير القاء نظرا الى وجوب الادغام و
التعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت
يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين حينئذ ويمنع التعويض ايضا للزوم

اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون
لزوم الحذف والتعويض و وجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول
على غير القياس يكون الكل على القياس فهذا الاسم لابد من خلاف القياس ففيه توفيق
بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دايرة العقل وطرق القياس
كما حذفت الهمزة في يرى تشبيه الجلالة بيرى اى بهو في لزوم الهمزة ونقل حركتها
الى ما قبلها لا في الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بالتقدم اصله
(الجلالة علم لفظ الله)
يرءى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها
فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطى حركتها
للراء فصار يرى و بهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة بالحذف واجب في يرى
الا في ضرورة الشعر كقوله الم ترء ما لاقيت والدهر اعصره ومن يتمل العيش
يرءا ويسمع بقول اخبرني ما رايت من العجايب والغرايب في الدهر الطويل
فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة
ولا يجوز هذا التخفيف في راى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر
كقوله صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب قرى
تمكن واستقر الحلاب المحلب بقول الغايبلا يتدارك دون اخواتها من الفعل
والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف
العلة بالهمزة في الفعل المستقبل في يرى دون اخواتها ومن ثمة التزموا اجلاه

٧٢

ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرايط الثلثة المذكورة لا يجب ان
[في الهامش: اى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال ج]
يقال ينى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل
في يسئل لفقدان الشرط الثاني وان يقال يرى في مرءى لفقدان الشرط الثالث
ويقول في الحاق الضماير بالماضي رأى رأيا رأوا رأت رأتا رأين
الى واعلال الياء سيجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى واما ذكر قلب ياء يرءى
الفا هنا فلذكره في التشبيه على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق الضماير
(بالالف)
به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان نرى ترين تريان
ترين ارى نرى ولما كان في صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة اوردها
على التمام بخلاف الماضي وحكم يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم
يرى ولكن حذف الالف الذي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع يرءيون [في الهامش: لان اصله ج]
قلبت الياء الفا كما في يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء و واو الجمع
فحذفت الالف المقلوبة فصار يرءون ثم خففت الهمزة كما في يرى وحرك الياء
في يريان بعد عود الف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان
حذف احدها للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة لطروء الحركة فكانها كالمعدومة
(بالمفرد)
فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لابد ان يكون ما قبله مفتوحا ولا تقلب
الياء الفا بعدما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع
في المحذور الذي فروا منه اى التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء الفا

فيجتمع ساكنان الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم تحذف الالف المقلوبة
لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس ترَيان بالواحد في اللفظ بحذف النون في
مثل لن تريا اي عند دخول الناصب قوله بيرى بدل من بالواحد اي فيلتبس
بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في يريان عند دخول لن لن يريا
فلو قلبت الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم
يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف واما قيد ما
الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف
بخلاف الالف المنقلب من الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين للواحدة
المخاطبة ترايين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت في يرى فصار تريين
ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت
الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم
الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه تدريج لانه في التخفيف
لان الالف اخف من الياء
ويستوي بينه اي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعها بعد حذف الهمزة
بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن
الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفى في ترمين بالفرق التقديري بين
الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء ان شاء الله تعالى في باب الناقص
ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري

بينهما ههنا كما ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال
دخول حرف الشرط عليه كما في قوله فاما ترين من البشر احدا حذفت النون
التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث يعني انه لما الحق النون الثقيلة
باخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اعني اما وسقوط النون بها وصار اما ترين
اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اول النون الثقيلة فحركت ياء الضمير نوني
دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل
عليه واما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر
حتى يطرد بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلها
مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء
دلالة عليها نحو اضربن وفيما تحذف الياء كسر الياء ليطرد الباب
لان الياء يكسر ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث في
اخشين اصله اخشيي فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد
ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر للحاضر من ترائى ر ريا روا ري ريا رين
ولا يجعل الياء الفا في ريا وان لم يلتبس اذا جعلت الفا وحذفت لاجتماع
الساكنين تبعا لترايان وتجوز ان تجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب
في رَه هاء الوقف عند الوقف نحو رَه اصله ارأى فحذفت همزته اي العين
كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف

ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن
ان اسكن الراء للوقف والوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار رَهْ وتقول في
رَ واخواته بالنون الثقيلة رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رِيَانِّ رَيْنَانِّ فيجيء
بالياء في رَيَنَّ اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال
نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في
وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد
لما اتصل بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما
كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او تقول الياء في الناقص بمنزلة
اذ لم يبق المحذوف محل السكون
الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء
الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحقت
باخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اي اللام لانعدام السكون وكون
الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لذلك ولم تحذف واو الجمع في رَوُنَّ
لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف لم يبق هو وليس لنا ما يدل عليه ايضا وذلك
لا يجوز ولا ياء واللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله رَيُوا
فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي رَوْا فلما الحق بالنون
التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكرنا في اغزون فحرك الواو
بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو اعيد اللام وقيل رَيُونَّ اجتمع ساكنان

ولا جزم

نَ حقيقة فيلزم الوقوع فيما فررنا وكذا ريِنَّ بخلاف اغزُنَّ فان واو الجمع
حذف فيه لان ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه
لو اعيد وقيل اغزُوُنَّ نحو انصُرُنَّ لزم اسكان الواو لثقل الضمة عليه
فيجتمع ساكنان وهو واو نحو على حده الا ان الكلمة تطول واستطالة
بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزِنَّ
وكذلك ارمُنَّ وارمِنَّ وتقول في راواخواته بالنون الخفيفة رَيَنْ
رَوُنْ رَيِنْ واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راءٍ كرامٍ على وزن
فاعل اصله رَائِيٌ اعل كاعلال رامٍ ولا يحذف همزته اي همزة راءٍ كما
للوجه الذي يجيء في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف
والالف لا يقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة ان كان ما قبلها
بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته
بين بين المشهور كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا
اي على يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل
من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو أرى اصله أرأى
او مضارعا نحو يُرِي اصله يُرْئِي او امرا نحو أرِ اصله أرْئِ او فاعلا او مفعولا
نحو مُرٍ ومُرًى اصلها مُرْئٍ ومُرْأًى او مصدرا نحو اراءة اصله اراءا على
على وزن افعال قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار

إراءة لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زايد تقلب الفا اما لعدم اعتداد

هم بالالف فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة

الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى

لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت

همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زايدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف

اصلي فلا يعتلان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان لان اعلال اللام فذلك نحو

زاي وثاي من زويت وثويت الا ان عينهما اعلت وسلمت لامهما وكان

الاصل ان يعتل اللام ويصح العين لكنها الحقتا بالشذوذ بالرواية والغاية

ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في إراءة وحذفت كما في الفعل فصار

إراءة ثم عوضت تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو

في اقامة فصار اراءة ويجوز إراءً بلا تعويض لانه حذف منه كما حذف

من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز إرايةً بالياء

ايضا نظرا الى انها تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض

عنه على قلب الياء او بسبب ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد

بها بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر

بناء وتم قلب نظرا الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول

انه الياء همزة في ارائة

اعلال

٧٦

ل من يري مُرئي الى ان مُرئيان مُرئيون الى اصله مُرْأَى فاعل كما ان كما الاعلال

الذي وقع في مهدي كما مر في المضمرات ولا يجب حذف همزته لان وجوب

حذف الهمزة في فعله اعني يُري غير قياسي كما مر حيث قال وهذا التخفيف

واجب في يري لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل

انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل

على خلاف القياس لا يتعداه كي تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول

وغيره من الفاعل والامر وغيرهما وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو مُرًى

يعني في غير الفعل اصله مُرْأًى اسم مفعول من باب الافعال مع ان وجوب

الحذف في فعله غير قياسي بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه اي نحو مُرًى

بخلاف نحو مُرْءٍ فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو الى ذلك

المستتبع الكثير اي يري واخواتها الامر والنهي والموضع من الثلاثي

مُرًى والالة مِرْأًى واذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء ان المفعول

والموضع والالة دون الفاعل للوجه الذي يجوز الحذف بالقياس الى نظائرها

من المضارع والامر والنهي الآتية ان حذف الهمزة في هذه الاشياء

المذكورة غير مستعمل ان غير واقع في كلامهم الجهول زيري على الاصل يري

على الحذف اصله يُرْأَى الى آخرها المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب

من باب نصر نحو اخذ يأخذ وهو باب ضرب نحو اَدَب ياْدب من المأدبة

بمعنى الضيافة لا من الأدب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو أهب يأهب
ومن باب علم نحو أرج يأرج ومن باب حسن نحو أسل يأسل ولا يجيء من بمعنى السعد
فعِل يفعِل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب
فتح نحو رأى يرى ومن باب علم نحو يئس ييئس ومن باب حسن نحو لؤم
يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من باب
ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو
صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم
مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه
واما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز
الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال
خصوص المثال اعني أخذ ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء نحو أنّ يئنّ
أنيناً كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض
من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة
فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما
يتفرع عليه ضروري لا حاجة الى تعليمه ومن ثمه اي ومن اجل عدم وقوع
الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام نحو
وأد يئد من باب ضرب ووجأ من باب فتح يسمى باسمها فيقال المثال
زنده ما

ل المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفاء
واللام نحو آب من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف
المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو أتى ورأى
ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى ولا يجيء في اللفيف المقرون
الا مهموز الفاء نحو أوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها
في اول الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة نحو أخذ
او مضمومة نحو أُمّ او مكسورة نحو إبل وسواء كانت اصلية نحو إبل او منقلبة
نحو أحد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو أكرم او همزة وصل نحو اضرب
وانصر لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف حروف اللين
لان التخفيف فابدلوا الهمزة الفاً في الخط للتخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة
ايضاً فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظاً لما مر من ان الهمزة لا تخفف
في الاول لكن امكن تخفيفها خطاً فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله
ولقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان
الالف لا يقبل الحركة فكيف يكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل
الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها
نحو رأس ولؤم وذئب لكل كلمة اي ليتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها
ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء

كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها
نحو يسأل ويلؤم ويسئم ونحو سائل ولؤم وسئم وانما لم يورد
امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها
ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم او الادغام كسال
ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو ساال ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال
الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن
وبئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طرز اللفظ ولو قال
(اى طريق)
على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق نفسها كما قال غيره ليشمل
نحو جؤن وبئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها
وحكم بئر وجؤن قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في
تخفيف الهمزة من حكم اخواتها واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة
تكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها
لان الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها
نحو قرأ وردؤ ويقرئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة
ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ فاولى ان تكتب على وفق
حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا يكتب

بتلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لتطرف حركتها ولا على حركة
ما قبلها لفرض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط
فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب
في خبء ودفء وبرء فانما علامة للهمزة واشارة اليها ليعلم ان هناك همزة
في اللفظ فتتلفظ واما كتابة نحو البطء والوطء والجيئة بالواو والياء فليس
على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط الباب الرابع في المعتل
قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد
قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين
(اى ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد)
ويقال للمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه
اى الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت
في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب
الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة
وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه
حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم من كونه مثله في تحمل الحركات كوعد
(اى الثالث) (اى الصحيح)
ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد
من تعد وزن من تزن فزن عند بزنة تجده موازنا له في الوزن وهو
(اى مهموزة)
ان المثال يجي من خمسة ابواب باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد

يعد و وجل يوجل و وهب يهب و وجه يوجه و وهج يهج ولا يجي المثال
من فعل يفعُل اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كما يجئ فى لغة بنى عامر
وفى لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو فى يجد اصله يوجد فى قياس لغتهم
لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اى يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها
عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد فى الحذف يعنى ان الحذف فى يجد
على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى اول
الكلمة كحكم الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين
نحو وَعَدَ و وُعِدَ و وَقَرَ من الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور
بمعنى القعود فى البيت والا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله
وقر يدل على انه متعد ويَنَع ويُنِع ولم يورد من اليائى الامثلا واحدا
تنبيها على قلته ونظائرها نحو وَهَجَ و وُهِجَ ويَسَرَ ويُسِرَ فلا يُعَلّان فى
اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل
التكلم على المتكلم وعند الابتداء يتقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له
فتور او عىّ فى التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان
فى الاول اذ الاعلال مصدر المجهول اى كون الحرف مُعَلًّا قد يكون بالسكون
او بالقلب اى بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اى بكونه محذوفا وكلاهما
لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اى

اى كما ان سكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احتراز عن بعض حروف
الابدال يكون بحرف العلة يعنى الالف والتاء زائدة فى المنصوب للتاكيد
والمقام يقتضيه وحرف العلة اى الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء
بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اى فللزوم نقصانه من القدر
الصالح فى الثلاثى ولا تبع الثلاثى فى الزوائد منه وان لم يلزم ذلك النقصان
فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اى لا يقع التعويض بالتاء
فى الاول ولا فى الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس
الماضى بالمستقبل بالتعويض فى الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض فى الاخر
نحو عدة فى نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اى ومن
اجل ان عدم التعويض بالتاء فى الاول لئلا يلتبس بالمستقبل ولا يجوز
ادخال التاء فى الاول عوضا عن الواو المحذوفة فى العدة بل ادخلت فى الاخر
لان اصل عدة وِعْد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه
مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها وِعْدة
حذفت الواو لمثل ما ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فان
زال اصل الوصفين لا تحذف والزام تحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من
نحو الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس
المستقبل ويجوز ادخال التاء فى الاول عطف على قوله لا يجوز فى الثلاثى مصدرا

من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل
لان المستقبل لا يجئ على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء
التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر يقول
انتم الذين اخلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور الجائزة عنده
لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز
الحذف اي حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو
الواو في العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف
الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها
المضاف اليه مقامها اي مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاشياء
جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه
ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواكم مطلق فلم يثبت
به فلم يتم التقريب وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت
حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف
المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر كما في العدة وكذلك
حكم الاستقامة ونحوها كالاجابة والاستجابة ومن ثمة اي ومن اجل ان حكمها
حكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة

ة حذفت للاضافة كما حذفت في عد الامر وتقول في امثال الغابر وعد وعدا
وعدوا الى وتجوز ان تجيب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانتا من
جنس واحد فثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اي اصله يوعد بدليل ان حروف
ماضيه هي حروف مضارعه والنون في الماضي واو فوجب ان تقدر الواو في المضارع
بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية اي
الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل
هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها
فلذلك تثبت في احدهما وسقطت في الآخر وهذا الثقيل وان لزم من اجتماع
هذه الامور الثلثة الآتية لما لم يكن غير الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي
الكسرات الآتية اهون من فساد حذف الآخرين ومن ثمة اي ومن اجل ثقل
هذا الخروج لا يجئ لغة على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج
من الكسرة الى الضمة وفُعِل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا
جعلوا هذه الصيغة في الفعل لمعنى غير معقول كما في الحبك بكسر الفاء وضم العين
ودئل على العكس فلما استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت
الواو في تعد واخواتها ايضا اي كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في تعد فيها
للمشاكلة اطراد الباب وحذفت الواو في مثل يضع ويسع ويدع ويطأ

لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذف الواو للعلة المذكورة

في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل

فيكون فتحة العين معاوضة لثقله الا انه يرد عليه انه لم تعد الواو بعد

زوال المانع اعني كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يعد وبمثل يسع فان حاضيه

وسع مكسور العين فلم تحكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ والجواب بعد

انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل

لئلا يلزم منه خرم قاعدتهم والانصح لم يذلك وكذا جميع العلل المذكورة

في هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ

هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله يا وعد

فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وان كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط

الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلبه الياء واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط

الواو يجيء الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو

تتقوت بضمة ما قبلها فتقويت على الثبات الامر عد الخ وانما لم يذكر حذف

الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه او لانه ماخوذ من تعد

بلا واو والفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع

موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعد اصله

موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها

نها والكسرة ما قبلها وهم اى الصرفيون يقلبونها اى الواو ياء بالحاجز الى المانع

في نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها

هو النون الساكنة وبغير الحاجز اى في موعد يكونون اى الصرفيون اقلب

منهم مع الحاجز اي بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف

الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها

ويعضده عدم كتابة همزة خبء بالالف ونبؤ بالواو ودفء بالياء

ونقل السيد ركن الدين رحمه عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها

من قنيت لا من قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا استشهاد في قنية الا انه

الظاهر من كلام الزمخشري انه كان كون ياء قنية مقلوبة من الواو

وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشري

والمص اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم جوازها

في عنب ويرد على المنقول من ابن القطاع ان مجيء قنيت قنية لا يمنع من استعمال

قنوت قنية بالقلب ايضا الباب الحادي في الاجوف

اى المعتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير في الاخبار

على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة

ولان بعض الاجوف لا يعل بخلاف الناقص ويقال له اى للمسمى اسم الاجوف اجوف

لخلو جوفه اى ما هو كالجوف له من الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة

في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم في الثلاثة
المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كان
اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت
الاجوف
فائدة وانما كان جملة الا ان الصرفيين يسمون الفعل الماضي للمتكلم الثلاثة
انفصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو
ان الاجوف يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول
ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب
حسن فلم يجئ منه الا طال يطول لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا
شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا
شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض
الصرفيين في من باب الاعلال اصلا منه ولا بجميع انواع الاعلال لحذف
صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا ويخرج ان
يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه ان من ذلك الاصل
وهو ان ذلك الاصل قوله ان الاعلال في حرف العلة حال كونه في غير الفاء
الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجها واما
اي الفاء الذي وقع في الابتداء
الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور
فيه ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء

والذكر

في الابتداء في اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها
ايضا اي في ما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي من احوال حروف
العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية التي هي احوال
ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها
ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي قبلها فكانه ما قبل اي فوقها
ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل
اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال
الاربعة نحو قول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا تبدل الصورة الاولى
وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة
اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
في جميع الاوقات للزم تحريك الساكن واستدعاء ما قبلها اي الحركة
فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا
كان مصوتا اي حرف مد ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت
اي غير حرف المد فقد جوزه قوم ولاشك ان الحركات ابعاض المصوتات
لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها
ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت الساكن

على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة على الحرف والآيلزم الابتداء بالساكن
الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله
ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اي الا وقت انفتاح ما قبلها
فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعني ان
القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة
حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة
المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء تبت اليك فتقبل تابتي
صمت اليك فتقبل صامتي اي توبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير قوله
تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضي الله عنهما على لغة الحارث وهي
قبيلة من اليمن وبعكس نحو اغزيت اصله اي الياء واو ساكن اذ اصل
اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها تبعا ليغزي
كما يجيء ان شاء الله تعالى وطردا للباب كيكرم وتكرم ونكرم تبعا لأكرم
ويكرم تبعا لتعاطي اطراد الباب لا يقتضي اصالة المتبوع وفرعية التابع
كما مر في اول الكتاب وبعكس نحو كينونة اصله كونونة بالواو لانه مأخوذ
من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم
قلتم اذا كان كذلك لا تعل لان اصل اي اصل لفظ كينونة كيونونة عند
الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون

ن وقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار كينونة كما ادغمت في ميت
اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغم الياء في الياء
فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها لما تغيرت
بالقلب من الواو آنسهم هذا التغير على التغير الثاني بالحذف لان التغير يؤنس
بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت الا انهم التزموا هذا
التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا في ميت لعدم
هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغيرة عن اصله بلا خلاف اذ ليس في
كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه متغير
عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الاصل
كينونة ووجود فيعلول كخيتعور قال الشاعر كل انثى وان بدا لك
وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر كل
انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقيل ان قال الكوفيون اصلها
اي اصل كينونة بضم الكاف على وزن سرجوجة وهي الطبيعة ثم فتح الكاف كونونة
اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين
حتى لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر
غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقيل اذ لو بني على صيرورة مثلا
بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي

ثم جعلت الواو في الواويات ياء تبعا لليائيات ولم يعكس لكثرتها اي
اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله
فان الياء خفيف والواو ثقيل م
حتى لا يصير الى وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من ان الامر
في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة
وجه وقوله ومن ثمة اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها لا اليه اي ولاجل قلة
الواويات لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم
والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال
الامام ابن جني في الثلثة الاخيرة اي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا من
الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول تسكن حروف العلة
اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء الفتحة الالف لمناسبة
الى المقتضي وقوله وليس عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا
الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن
اي حروف العلة في فعل لثقله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالفعل
والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة
اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث
فيكون مثل قول م
بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة قوة الاثر
الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف

فيجوز عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وقت كون حركتهن غير
عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب
في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع
فعل اي ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة
على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد في معنى الكلمة
اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب
معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو
مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه اي
مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو فوضى والى السابع بقوله ولا يترك
الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال ولما كان
الاصل في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها
وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه
وجعل بواقي الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث
لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال
حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي
لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل

على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة
بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم
على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى
متعلق بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد
او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني
وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد
في غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم
وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة
لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين
تنبيها على تفاوت ما بينهما وبين غيرهما بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس
يعني الصحيح
الكلمة وبنفس الحرف الذي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومنه تعالى
الله ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تُعَل اذا تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة
نُعِل نحو قال اصله قَوَلَ ودارٌ اصله دَوَرٌ اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا
لوجود الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود
باقي الشرائط فيهما ظاهر والاشبه ان يؤخر قوله ونُعِل مثل دِيارٍ مع سابقه
الى قوله للتبعية عن جميع ما يُعل فيه حرف العلة لانتفاء شرطٍ لئلا يقع الفصل شرط
بين ما يُعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يُعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اعتمادا
شرطه

ما يدفع السؤال المقدر ورعايةً لمناسبة ما تقدم في تحقيق الاعلال واصل
ديار دوار اُعِل تبعا لواحده يعني دارا وهو قد اُعل كما مر ونُعِل مثل
قيام اصله قوام تبعا لفعله اعني قام وهو قد اُعل كما مر ونُعِل مثل سياط
اصله سِواط تبعا لواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا لواو واحده
ولم يقل تبعا لواحده كما قال في دِيار لان واحده لم يُعل بل كان في حكم ما اُعل
بسبب واوه وهي الواو سوط وان لم تُعل الا انها مشابهة بالف دارٍ في
كونها ميتةً اي ساكنةً والدار قد اُعل فكان سوط قد اُعل لمشابهته بالالف
اعني يُعل هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا
على وزن افعال وفقد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال
ولا على وزن فعل للتبعية لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم
ان هذه الاشياء التي اُعلت بالتبعية وان لم يكن من الثلثة الاخيرة الا انه
اشترط ابن جني في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لا تناسبها في كون
حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله يُعل في قوله
ومن ثمة يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة ان تُعل اذا وجدت
الشرائط المذكورة اجمع لا يُعل نحو الحوكة جمع حائك والخونة جمع خائن
وحيدى وهو الحمار الذي يميل مع ظله للنشاط وصورى اسم ماء بقرب
المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الاول

اعني كون حروف العلة في افعال فنظاهر ولذلك لم يتعرض المص به واما انتفاء

الاول اعني كونه في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله او جهته موجح

وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء في الاولتين والالف في الاخريين

وقيل انه لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل على ان هذه الاشياء

او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل الا على ان اصل حيدى ياء

واصل غيره واو ولو اعلت لم يعلم ان اصلها واو وان اصلها ياء ومن ثم لا يعل

نحو دعو القوم لعروض حركة بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط

الثاني اعني عروض حركة حرف العلة ومن ثمة لا يعل نحو عور واجتور لان

حركة العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان العين

والتاء في حكم السكون لان العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه

والتاء في اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث

وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وان حمل الثلاثي هنا على

المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل كما لا يعل

اختصاصها بها والبواقي محذوفة منها فلا يعل الاصل وهذا عكس ساير

الابواب فان في ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد

المزيد ومنهم من لم يلتجئ الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال

فانكل المجرد فقال عار يعار قال قايلهم وسايلة بظهر العيب عني

عن اعارت عينه ام لم تعارا فالهمزة في اعارت للاستفهام والالف في تعارا مبدلة

من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد لقودي اعارت وجهته

عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل

مسند الى الرجل الا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى

رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب جاز ان لا

يلتفت اليه في كونه عيبا حتى لحاق عار ليس من افعال العيوب فلذلك

اعل وانه لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط

قلبها الفا ان تكون متحركة وما قبلها مفتوحا او حملا على ما كان ما قبلها

مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه

اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان

ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس

فكان الواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه

يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها ثم

الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي

اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب وان الاصل انه

نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى نظر من امثلة الى انه محلة من باب

حاف فوجد موجب الاعلال فان قيل يكون ما قبل الواو في اعور في حكم

المفتوح فوجب ان يُعلّ بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يُعلّ لئلا يلتبس
بمضارع فاعَلَ وما يُعلّ تجاوُرَ لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يُعلّ
ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جاءر من المجاورة مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو
أُعتبر فتحة الجيم في تجاوُرَ بناء على ان الساكن ليس بحاجز وقلب الواو الفا
لزم حذف احد الالفين لتجا ور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في
الوقف ومن ثمة لا يُعلّ نحو الحيَوَلان مما يدل حركته على اضطراب معناه
لان في معناه اضطرابا وحركةً فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود
الاضطراب في معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون
فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء
الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرايط السبع والموتان محمول عليه
اي على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه
والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه
الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه
كما في ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه
ورائي صفة الطاوس ومن ثمة لا يُعلّ نحو طووي مما لا يجتمع فيه اعلالان
اذ قد أُعلّ طويٌ مرةً اذ اصله طَوَيٌ قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو الفا
لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس

يعكس لان الاعلال بالاخر اولى ولم يعلّ طويَا لانه محمول عليه اي على طوي في
عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يُعلّ نحو حَيِيَ بقلب الياء
الاولى الفا مما لا يلزم ضم الياء في المضارع اي في مضارعه يعني لانتفاء
الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت
العين من حَيِيَ الفا وقلت حايَ يجئ مستقبله يَحايُ بمعنى وجب القلب
في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف ومن ثمة لا يعلّ نحو العَوَد
والصَيَد مما يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك
للدلالة على الاصل يعني لو قلبت واو العَوَد الفا وقيل العاد لم يعلم انه واوي
او يائي وكذا الصَيَد الاربعة الاخر من تلك الخمسة عشر وجها كلها مثنية اذا
كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة
نحو مُيْسِر وبُيِع ويُسْر ولن يدعُوَ بجعل حرف العلة في الصورة الاولى
اي مُيْسِر واوا للضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار مُوسِر وواو العلة
في الصورة الثانية اي بُيِعَ تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء مصحوبا بعد
الضم ثم يجعل واوا للضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بُوعَ وهذه
لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنس حركته
وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان
بِيعَ افصح فصار بِيعَ وهذه افصح وحروف العلة تسكن في الصورة الثالثة

اي يغزو وللخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا يعلّ
حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال
التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمة اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا
يعلّ غَيَبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب ونُوَمة بضم النون
وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كانت الاربعة الاخرى
من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مكسورا اي الاحوال
الاربعة لحرف العلة نحو مِوزان وداعِوة ورَضِيُوا وترميين وفي الصورة
الاولى اي نحو موازن تُجعل حرف العلة وهي الواو ياء كائنة من ان حرف
العلة اذا سكنت جُعلت من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي
نحو داعِوة تُجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكته
الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يُعل مثل دِوَل مع انه من
الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا يعل لحال
لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل فيجوز الاعلال فيه
يعلّ نحو دِوَل وهو ان الدِوَل ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن
الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي نحو رَضِيُوا اسكن حرف العلة
للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يُضم
ما قبل واو الجمع لصيانتها من التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي

هي نحو ترميين مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال اي اسكن الياء
من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين اي الوجوه الثلثة
من ست عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا
صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات العلة نحو تخوُّف ويبيِع ويقوُل
ويعطي حركاتها اي حركات حروف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلها
لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد من الحركات ووقوع الحرف الصحيح
ولكن يجعل حرف العلة في تخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو
اليه ولين عريكته اي الساكن العارض لسكونه والعارض لان الاعلال
انما هو للتخفيف كائنة فاذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة اذ الحركة ثابتة
في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى
الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصار تخاف ويبيع ويقول
ولا يُعل نحو اعيُن جمع عين وادوُر جمع دور واقوُس وانوُب وانيب جمع
انما من صورة الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعيُن جمع باعتبار
المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ابيض انتفع الآحاد الى الاحاد فيلتبس كل
واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا اُعل اعين بنقل الحركة وسكون
العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة
العين وكذا لو اعل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جداول
بنقل الحركة وقيل ادور
وهو النهر الصغير

مع انه من تلك الصور حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قووم
مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قوّوم فلو
نقل حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس
يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها
وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون ثابتة
متقررة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في نحو
القوم اذا قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت
بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد النقل بها ولو تقول انها وان كانت
عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية
غير عارضة ولذلك جاز افتقتم بالمجتلبة مع كسر الهاء ولم يجز افتقتم مع المجتلبة
وفتح الهاء كما مرّ وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال
حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من اعلال الاول
بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف
الساكن في آخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى
الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب بفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم
في الجر لان المنقول هو الكسرة ولا موجب لتغييره وابقى الياء على حاله لموافقة
حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا وابدل ضمته كسرة

لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة
اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلث في قول
عليه كما حصل اذا اسكن هو نفسه بخلاف عصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف
نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محذور ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقول
ومخيط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال
بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع ذلك يستلزم
محذورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف
احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع تفعيل
بالكسر الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع
بان يبين في الصورة او ببناء ما سمي فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصورة
واما في مقوال ومخياط فلم يقدر افعل هو ام مفعال واما مقول ومخيط
فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال
لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل
مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا للمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل
والقلب واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال
اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال
الى ان ... ضرورة التبعية محظورا اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف

احداث كسرة بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لا نسلم
التقويم تبع لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله ان
القائل وقوله قوم مثل القول استتباع قام للتقويم الى ابطل قوم
ان يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال وان كان قام فعلا ثلاثيا
اصيلا في الاعلال لقوة قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره
وليس قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا
يصلح اقام ان يكون متبوعا لقام هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال
لم لا يجوز ان يتبوع قام في استتباع التقويم باقام فانه قد اعل مثل
قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم
يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام
فلم يكن شيء لغير قام فلا يصح ان يكون متبوعا لقام وهذا معنى قوله لانه
اي اقام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اغيله فعل التعجب واغيلت المرأة
اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل واستحوذ اي غلب
مع انها من الوجوه الثلاثة حتى يدل على الاصل انه واوي او يائي وتقول
في الماضي الضماير قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الى واصل قال قول كنصر
فجعل الواو الفا كما ان كما جعل الذي مر في الثلاثة الاخيرة من الاربعة الاولى
من خمسة عشر وجها وهو ان تتحرك الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن

كنصرن فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار
قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفا وهو الفاء في حق
لتلك الدلالة لان الاصل في النقل ان فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها
اي ان يفعل ذلك ان نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها و
والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اي سهولة الواو
في النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا
النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوح لان حركة الواو
فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل
فيه اتي بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في جمع المؤنث
من الماضي وبين جمع المؤنث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك
الضمني اي الاشتراك الغير القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون
القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري وهنا الفرق التقديري
حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كنصرت واصله امرا اقولن كانصر لانهم لا يعتبرون
الاشتراك الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كالاشتراك
قلن واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح
الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضي
وبين الامر مثل قلن من غير قصد الواضع اي من غير غلبة من الواضع الاول بان وضع

لهذا اولاً قصداً ولذلك ثانياً قصداً اما فلأن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا
بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع
غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك في اللغة
هو الغفلة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب
الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتدائي وقوع الاشتراك
بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغفلة على ذلك المذهب
في فعل الاثنين والجماعة بين الامر والماضي في تفعل تقول تكسَّر تكسَّرا تكسَّروا
في الامر وتكسَّر تكسَّرا تكسَّروا في الماضي وتفاعل نحو تباعَدْ تباعدا تباعدوا
امراً وتباعَدَ تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرجْ تدحرجا تدحرجوا
امرا وماضيا ولا يفرق بينهما الا بالقرائن فعُلَ بضم العين وفعَلَ بفتحها نحو طلُح
اصله طَوُلَ وقَلُح اصله قَوُلَ لانه اذا اراد ان يعلم من الطويل ولم يقل لانه
ليس على وزن فعيل ان اصل طُلْ طَوُلَ بضم العين لا طَوَلَ بفتحها لان الفعيل
من الصفة المشبهة يجيء من فعُل بضم العين غالبا ومن فعَل بفتح العين نادرا
كالشفيق من باب نصر ولمّا جاء الصفة المشبهة من فعُل على طويل علم انه ليس
من طَوَل بالفتح بل من طوُل بالضم بناءً على الغالب كما يعلم الفرق بين خِفْتُ
وبِعتُ من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف ان اصل خِفتُ خَوِفتُ بالكسر لانه بابه
فعِل يفعَل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في خفت

في خوف حرف منها عينا او لاما فلا يتطرق انه من فعَل بالفتح ولم يجيء بالضم يفعَل
بالفتح فعلم ان اصله خَوِفتُ بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بِعتُ بَيَعتُ لانه
الاجوف لا يجيء من فعِل يفعِل بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا فعُل بالضم يفعِل بالكسر
فتعين ان اصله بَيَعتُ بفتح الياء المستقبل من قال يقول الخ اي يقولان
يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولين تقولان تقلن اقول
نقول اصله يقوُل كينصر واعلاله ظاهر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت
الى ما قبلها فحذف الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن اصله يقوُلْنَ
لاجتماع الساكنين الامر قل الى آخره اي قولا قولي قولا قلن اصله اُقوُل كانصر
فنقلت حركة الواو الى القاف كما ثبت في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين
ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها
قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اي اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين
وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة
الى القاف حروف ولو منع التقدم الزماني فلا مجال التقدم الذاتي وايضا في
التقاء الساكنين امر ضروري لا ضرورة في حذف الالف ويحذف الواو في قلن
الخ واما لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بل ما
يقول قول الخ لان الحركة فيه حصلت بالخارج وهو لام التوكيد في الخ

فيكون حركة اللام في قُل المؤنث في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيمتنع
اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو ولرفعه بخلاف قولا وقولن لان الحركة
فيهما حصلت بالداخلتين فلم يمتنع اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اي
بمنزلة الداخلتين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخل وانما قال بالداخلتين
للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة وهما الف الضمير ونون التاكيد اما كون الف
الضمير بمنزلة الداخل فلما مر من ان الضمير كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره
واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخل فتعرض له بقوله وهو اي نون التاكيد
بمنزلة الداخل لانه يخرج معنى الفعلية لان التاكيد في الحوادث يكون وهو
تمام ومن اجل انه بمنزلة الداخل جعلوا مع آخر المضارع مبنيا نحو هل تفعلن
مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذا صار لقوة وسطا والاعراب
في الوسط ولم يتبع الاعراب النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في طرف الكلمة
والتنوين لا يتبع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يتبع
ما يشبهه محل الاعراب وحذف الالف في دعت اصله دعوت قلبت الواو الفا
فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالضمير الفاعل
الذي هو بمنزلة الداخل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان
تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر
بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا

اي يعني ان الحركة والمتحركة محلها عارضان في دعتا فكانتا الحركة في حكم السكون
والحركة وان كانت عارضة في قولا الا ان المتحركة ليس بعارض بل هو اصلي فتقوت
الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة قولن
بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول في الخفيفة
قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر قياس الصحيح الفاعل قائل الى قائلان
قائلون قوال قُوَّل وقائلة قائلتان قائلات قوائل اصله قاول
كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله
كساو من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم
بالالف حاجزا فصار كأنه الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما
او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا او المقصور اسم معتل اللام
يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود
اسم معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير
كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء او حرك الاولى ولم يعلم ان ما قبل
آخره الف في الاصل ام لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن
حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا
لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف

اسم الفاعل في قائل لانها ليست بها جزء مانعة حصينة محكمة فلا يمنع من كون
القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف الاولى
لوقوعه لانه اي اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول
بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها
للالتباس بالماضي فحركت الاخيرة فصار همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير
العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا على كسائر ونقط هذه الهمزة بنقطتها
الى يرة في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة و
غير منقوطة في نحو نائل حيث قال يديه شايع فطاء وحكي ان ابا علي الفارسي
دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا
بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه
كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته ويجي
اسم الفاعل في البعض الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو هاع من الهواع وهو
القئ ولاع من اللوع وهو الالم والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل
هايع ولايع حذف الالف المنقلبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع
بوزن فال ومنه اي مما يجي بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي هاير
منهدم فحذفت العين لامه ويجي اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني

ي وهو نقل حرف جاريا على عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر كل واحد
منهما موضع لعارض كف نحو شاك اصله شايك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه
ان يقال شائك واصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع
العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز
فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورايت شاكيا واما من قال جاء شاك
بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين
طلبا للتخفيف وكذا فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحاد
اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء فصار
حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلج في قلبك انه يثبت القلب المكاني
اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس بضمها
جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين
فبقي القاف والواو الثانية في موضعها فصار قسوو بغير الادغام اذ الاول
متقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي
قلبت الواوان ياءين والواو التي هي لام بايقاع لوقوع الواوين
المذكورين في الطرف في جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت
الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير قسو بواو واحدة
او نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حدة

قلبها في اول فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها
فصار قسي كما فعلوا هذا الصنيع في عصو جذو النعل بالنعل فصار عصي
وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيها ومنه ان القلب المكاني اينق وزنه علام
افعل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن
ويحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار
اينق المنفول مقول اي اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو
الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزايدة للمفعول
عند سيبويه لان الحذف بالزايد اولى لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين
الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو الزايدة اي واو
المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه اي في
جواب الاخفش اي في جوابه دليله لان الواو علامة المفعول بل هي اشباع
الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة
المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نم ان
العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى
غير المحذوفة وفيه اي في مقول يوجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون
وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون

مثل حرف الاخفش

ن السين وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا
اجتمع الزايد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز مع التنوين
واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول في قل وبع وخف
قلنا على ذلك بل هي حرف علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني
اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الواو
والياء فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو لدفعه عند سيبويه على
اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الياء المنقوط بنقطة واحدة
في شكل الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو الضمة ما قبلها وشكل البناء من
الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اي العين على اصله لدفع التقاء
الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين ح
فصار مبوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما في
بعت هكذا وقع في النسخ التي رأيتها والصواب ان لفظ وقعت سهوا
من الكاتب لان هذه حوالة تقوي اي كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في
بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع الساكنان فحذفت الالف
ثم كسرت الباء لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبوع ثم جعل
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان لذلك فصار
مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل

انما يكون اذا كان التقاء الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك ح

الموضع مقال اصله مَقْوَل بفتح الميم والواو فاعل كاعلال الذي في يخاف
ان ينقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك المكان مبيع اصله مَبْيِع
بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل ان اوقع الاعلال فيه كما اوقع في يبيع
بلا فرق واكتفى بالنزوع التقديري في مبيع بين الموضع ان اسم المكان وبين
اسم المفعول فان تقديره اسم مفعول مَبْيُوع واسم مكان مَبْيِع كما مرّ وكيف
لا يكتفى به وهو ان النزوع التقديري معتبر عندهم وذلك كاعتبارهم
اياه في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه ان كون
عينه وهو اللام كسكون عين اُسْد بالضم والسكون جمع اَسَد بفتحتين
يكون الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان
جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير
على الاصل كما في الفلك المشحون وفي مثله ولذلك قال المص اذا قدرت
سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع اليه او جرت لكونه بمعنى السفينة   الفلك
كما في والفلك التي تجري في البحر والآية جرين على جرت لثبوت الايام فيعلم
وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت
سكونه كسكون قُرْب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب
وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان
الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات

٨٥

ث لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث والآلة مِقْوَل
ومِقْوال وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرها المص المجهول من قال قِيل
اصله قُوِل كنُصِر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا
مع ضم ما قبلها فصار قُوْل الى قُلْن بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل
اجتماع الضمة والواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قُوِل الى ما قبلها
بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالاستلزام
ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار قِوْل بكسر القاف وسكون
الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما
علم التزاما مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم
يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا   وهو قوله اعطي كسرة الواو الى ما قبلها منه
فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى تُشَمّ كسرة
ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير يُشَمّ وهذه لغة فصيحة لوجود
الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها
مضموم الى الضمة مثل المفتوح بمعنى الفتحة او يريد ان ما قبلها مضموم
في الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين   فقط بعد الاسكان

كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف
عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن
النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك بيع مجهول باع
واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اي ما اتصل به ما يسكن لامه وحذف
العين لالتقاء الساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن
لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم
الخالص يعني يجوز فيها اي في بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلث
لغات كسر ما قبل الياء في كلها المطردة وضمه في كلها والاشمام في كلها ولا يجوز
الاشمام في مثل أُقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء اذ اصله أُقوِم واذ لا ضمة فلا
اشمام ولا يجوز ان يقال أُقوم بالواو الساكنة ايضا اي كما لا يجوز الاشمام
لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود
في أُقيم لما عرفت ان اصله أُقوِم بسكون القاف ويستوي في مثل قلن
وبعن بين المعلوم والمجهول اما في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ يقول
في المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وبسكون اللام
وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم وسكون
اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول
فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسرها

واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تستوي في المعلوم باع باعا باعوا باعت
باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا
بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم
اكتفى بالفرع التقدير لان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف
وفي المجهول قُوِلن بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا
بُيِعن بضمها فالضم والكسر في المعلوم ليسا عارضان وفي المجهول ليسا اصليين واصل يقول
يقال في مجهول يقول يُقوَل كيُنصر فانه لما اعل يخاف ان ينقل حركة الواو الى
ما قبلها وقبلها الف الباب السادس في الناقص اي المعتل اللام
ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات
كما في حالة الرفع نحو يرمي او من الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال
له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت
ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه
اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف وهو ان الناقص لا يجيء بالاستقراء
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من
الابواب الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى و
وذكو يذكو ويقول في امر الظاهر رمى رميا رموا رمت رمتا رمين الخ

التام

اصله رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو في قال
لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما
قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل
اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما
الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة
الاعرابية لكونها في محل التغيير وثلث حركات متواليات ليست في تلك
المرتبة من الثقالة ولهذا جوزوا واضرب ولم يجوزوا واضربت وكذا الواو
ما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اي مثل رموا
في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في رضوا
بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع ولئلا يلزم الخروج من
الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله رضوُوا بدليل الرضوان فقلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة
على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذف الياء لدفعه دون الواو
لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع
لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولئلا يلزم الخروج
من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها

قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت
في رموا وحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان
صورة لانه اي الشان يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتامر في قولا حيث قال
هناك وتحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة بالف التثنية لان التاء ليست
من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا تعل حرف العلة في رمين لما مر في القول
من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان
ما قبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي اصله يرمي
كيضرب فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء باسكانها
في مثل يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت
الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون
بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة للواو
الجمع وكلام المص ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة
الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال رامون
ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة ويستوي لفظ بين جمع الرجال وبين جمع النساء
في مثل يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء
يعفون اكتفاء

بالنون التقديري وكذلك الواو في جمع النساء اصلية يَعْفُونَ بضم الفاء وسكون (اذ اصله)
الواو على وزن يَنْصُرْنَ والنون فيه علامة التأنيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه
يَفْعُلْنَ وعلم من ذلك ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة
لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا تسقط في الجزم والنصب نحو لم يعفوا ولن
يعفوا واصله يَعْفُوُونَ مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع
ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يَعْفُونَ فوزنه يَفْعُونَ ومن ثمة اي ومن
اجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يَعْفُونَ اي
المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب
واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء
لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة (الاخرى ح)
فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء
اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمِيْنَ بكسر الميم وسكون
الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت الجازم على يرمي تسقط
انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة
الحركة في الصحيح ومن ثمة اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة
في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر
اصله يسري بسقوط الحركة له في الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا ادخلت

على يرمي الناصب فتقول لن يرمي لخفة النصب استعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع
والنصب لان المضارع معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لو كان وانفتاح
ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا تحتمل الحركة اي لا تحتملها كقوله ولا يحسبوا الحلم
عجزا لكن عدمها لسينوي ذا احتمال اي تحمل اذ لو حركت لخرجت من اصل وضعها وهو
السكون الامر منه ارم الى اصله ارمي بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم
فبقي ارم هذا لمن كلمة قوله فاذا ادخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم الا
فالوجه ان يقول للوقف وللسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا
فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرميون بلا فرق واصل ارمي
بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة
عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء
الاصلية لم يذكره في اعلال ترمين الآن ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادي
الراي من اطلاق لفظ الياء الى انه يتبين هو ان المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء
لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمينّ
بفتح الياء ارمِيَانِّ ارمُنَّ بضم الميم ارمِنَّ بكسر الميم ارمِيَانِّ ارمِينانِّ وتقول بالخفيفة
ارمِيَنْ بفتح الياء ارمُنْ بضم الميم ارمِنْ بكسر الميم الفاعل رامٍ اصله رامي على وزن
ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة

لان الاسكان انما يتصور في المتحرك والمتحرك انما هو الياء الاصلية منه

تتبع حركة الآخر التي تأتي بعد الحركة لا يكون حتى فإنه قبل الحركة فإذا صار
الميم آخر أتبع حركته وتأتي بعدها وليست بعارضة لطرف كالحركة بل هي
حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء في حالة
في حالة النصب بل تحرك بالفتح على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب
أي الفتحة على الياء وإن قال النصب لكان كلة وهذا كثير في كلامهم وأصل
رامون راميون على وزن ضاربون فأسكنت الياء بأن حذفت حركتها
لثقلها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لأنه علامة الرفع ثم ضم
الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة وإذا أضفت أنت التثنية أي تثنية
رام إلى نفسك أي إلى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط أي فقد قلت رامياي
في حالة الرفع أصله راميان فلما أضفت إلى ياء المتكلم سقطت نون
التثنية لأنها تؤذن بتمام الكلمة والإضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف
إليه فلو لم يسقط النون حالة الإضافة لاجتمع النقيضان فصار رامياي وقلت
أي التمام وعدم التمام حينئذ
راميَيّ في حالة النصب والجر بثلاث ياءات أصله راميين فلما أضيف إلى ياء المتكلم
سقطت النون فصار رامييي ثم قلت راميَيّ بإدغام علامة النصب والجر
أي الياء الثانية في ياء الإضافة وهي الياء الثالثة وإذا أضفت الجمع أي
جمع رام إلى نفسك فقلت راميّ بياء مشددة في جميع الأحوال أي حال الرفع والجر والنصب
وأصله في حالة الرفع رامُوي أصله رامُونَ سقطت النون بالإضافة فصار

[illegible]

رامُوي فأدغم أي وقع الإدغام في رامُوي لأنه أي الشأن اجتمع الحرفان هما
الواو والياء من جنس واحد في العلية أي في كونهما حرف علة وسبقت إحديهما الأخرى
بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامُيْي فأدغم الياء الأولى
في الثانية فصار رامُيّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار راميّ وأما في حالة النصب والجر
إذ لو لم يصح الياء يلزم قلب الياء واوا فيبطل
فأصله رامين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم أدغمت
الياء الأولى في الثانية فصار راميّ المفعول مرميّ الخ أصله مرموي فأدغم كما في راميّ
حالة الرفع بلا فرق وإذا أضفت تثنية أي تثنية مرميّ إلى ياء الإضافة فقلت
مرمياي في حالة الرفع أصله مرميان سقطت النون بالإضافة وقلت في حالة
النصب والجر مرمييّ بأربع ياءات أوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيتها لام
الفعل وثالثتها علامة النصب ورابعتها ياء الإضافة وإذا أضفت الجمع أي جمع مرميّ
للمذكر السالم إلى ياء الإضافة فقلت مرميّ أيضا أي كالتثنية إلا أن لام الكلمة
مكسورة منها ومفتوحة في التثنية بأربع ياءات في كل الأحوال أي في حالة الرفع
والنصب والجر أما في حالة الرفع فأصله مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت
النون صار مرميوي فأعمل كما في راموي فكسرت الياء الأصلية لصيانة الياء المقلوبة
وأما في حالة النصب والجر فأصله مرميين فصار بعد الإضافة إلى ياء المتكلم مرمييي
فأدغمت الياء الثالثة في الرابعة فصار مرميّ بكسر الياء الثانية المدغم فيها الأولى
مرمّى بفتح الميمين أصله مرمي قلبت الياء ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء

فاجتمع الإعلال والإدغام ولو قدم الإبطال ... فيما فيه منه فادغم

والتنوين الاصل فيه ان لا مرمى ان يا، في على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر
الا انهم فروا من توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر
الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمي فانه مثل مرمى المجهول رمى يرمى مثل ضرب
يضرب الى اخرها ام ثقل رمي بسبب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كان غير مها ليا
واصل يرمى يرمي كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى معلوما وحكم
الناقص الواوي نحو غزا يغزو وحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل
الافعال التي ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو
اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي اصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها كما مر في اوائل باب الاجوف وانما اخر الواوي عن اليائي مع
ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواوي لان الواوي لا يجيء من الاول الدايم واليائي
يجيء منه وللتفرع عليه بحث الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال من ان
الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام نحو
بقوله مكان حرف لتعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره رد واوب واخ في النسبة
وبقوله لا للادغام عن جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها
اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر
يستوي القليل والكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليها
بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها صه طنط عند

عند الزمخشري والمص خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعانه
وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشري ثلثة عشر وهي
ما جمعه استنجده يوم طال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف
الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال
زط الى هذا عبارة بعينها في الكتب المصححة اي حزة من اثنة ذكر الصاد والزاء في التفصيل
ايضا ثم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم
من يقول انه احد عشر ثمانية من حروف الزيادة هي غير السين واللام وثلثة من
غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم
جد طاه زل انصت اي سكت ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف الى طاه وهو اسم رجل
وزل من الزلل خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة اي سكت في هذا اليوم
واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اوردوا
استمع واذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا لوردوا اذكر واظلم
اصلها اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري
والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان
ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام
مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما يجيء ان شاء الله ثم شرع في بيان ان اي
حرف من الحروف المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة

فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا وانما هو موقوف على السماع
في آحادها اي قياسا من الالف نحو صحراء الا فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف في
الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت
قبلها الف لزيادة المد فلذلك لانها للتأنيث صارت كلام الفعل في زيادة الالف
لعدم انفكاكها من الكلمة وبناء الكلمة عليها
قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع
العمل ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء
الساكنين دون الزائدة لزيادة المد لتبقى على مدتها ولا يعود الممدود مقصورا وانما
قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر
لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها
الفا فيها فيضيع العمل فقط المسافة ومن ثمة اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في
الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها اي همزة صحراء همزة اي ابقاؤها همزة في
نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا
وكسرت الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فينقلب
الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وينقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء
الياء ويدغم احدى اليائين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء
المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل
فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ

ء بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي في صورة من الصور من التمثيل مثال خطايا وقع
مع ان ثم يجز كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة اذ يجوز خطيّة بالهمزة ايضا فظهر ان
همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا
نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة
اصله وواصل الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين
بالف التكسير كما في ضوارب ولم تحذف احديهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع الواو
الى الالف بين ثقيلتين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا من اجتماع الواوات
عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا احتيج فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اي في اسم الفاعل من الاجوف
الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة
من الواو العين لعلة مرت هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر اي
في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوي الذي واحده على وزن الفعل
والادؤر جمع قلة للدار اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع
الثقيل مع كون واحده دار على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل
حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما
ولكم لم يزيلوا هذا الثقيل
قلبت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادؤر جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة
لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما الذي واحده على وزن الفعل فهو ثقيل

بنقل حركة الواو الى ما قبلها في ادور جمع دور لئلا يلتبس بمتكلم المضارع
٢

بسبب كونه واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقلة الحركة من الواو
والزمخشري عدّ اَدْؤُر من الجايز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبله
وبسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال و من الواو التي هي لام في نحو كساء اذ
في اسم موزن لكثرة واو قبله الف اصله كساو ولهذا قلبت الواو همزة في هذه النحو لوقوعه
الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة
حيث قدم الواو الاصل على قايل وقدم قايلا على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا
الى التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بايع اي في اسم الفاعل
من الاجوف اليائي كما ان كان ابدال الذي مر في قايل واعلم ان الهمزة في قايل وبايع
وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت
مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المراح
بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء
واشار الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي
بدل عن الواو والياء في قايل وبايع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن
نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار ههنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته
معنى ابدالها من نفس الواو والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال قلبت
الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا ان ابدل الاعجمي ان يتبع ويصح ان لا يترك
بما يبقى الهمزة على اصلها مطردا من الواو المضمومة نحو اَجْوُه اصله وُجُوه جمع وجه

وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كونها واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا
غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اِشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وِشاح
وهو قلادة
ومفتوحة نحو اَحد اَحَد في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره
في الياء اصله وَحِد وَحِد رُوِيَ ان سعد بن ابي وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي عم
اَحِّد اَحِّد اي اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله
اَدْيَه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو اَلْ
فعلت والا فعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض الصور لازما
نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن
التقييد ولم تفصيله الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز
ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس
فيكون من الجائز اللازم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثمه اي من اجل انه
اصله ماه يجيء جمعه مياه وتصغيره مُوَيه فانهما يردان الشيء الى اصله وانما تعرض
لبيان اصله واثباته تنبيها على ان الابدال ههنا لازم واخراجا له عن حكم سوابقه فانه داخل
في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد
في نحو قوله يَهيجُه شَوْءُ المُشْتَاءِمْ بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما ازال
المانع من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره
يا دار سلمى بدكادك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكادك جمع

وفيه خلاف المازني حيث جوّز ابدالها من المكسورة قياسا

ودكداك وهو الرمل المتراكم والبُرَق بضم الباء وفتح الراء جمع بُرقة وهي ارض
غليظة فيها حجارة ورمل صبراً ان اغطين صبراً هيجت حركت وزوجت بريد بالمتناوح
نحو قراءة من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضألين وقراءة عمرو بن
عُبَيد ولا جانّ بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضي للعدول عن الفتح المخفف اصله الضالّين
بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب
ان تقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين اختيها نظرا الى ان
الابدال من الهاء من ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المثنى وغيره غير لازم
ولازم الابدال في بابه متقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتقدم الابدال
من العين على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما
وان كان غير لازم الا انه كثير اذ الواو لكثرة مطلق عليها ثقيلة بخلاف الابدال من
الهاء فانه شاذ وكذا الابدال من الالف في نحو المشتائم اذ لا تخفيف فيها بل فيها تثقيل
وانما جعل ابدال الهمزة من الالف مما غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة اكدوه
جاؤا في الدرب من التعادات كثيرا وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا
الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر
ضاحك زهوق اصله عباب وهذا الابدال شاذ لكونه في غاية القلة ولذا
أخره والعُباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق
الى ... قوله لاني دمن جهتي الى الهمزة والهاء والالف والعين وهو المخلوع تعليل

تعليل ابدال الهمزة من الهاء والالف والعين السبعة منها ابدلت جوازا غير مطرد
من التاء نحو استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كانه
ابدلت التاء الاولى سينا ومنهم من انكر كون السين من حروف الابدال انكر كون
اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ يتخذ كان لقربها في المهموسية التاء
منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء
والميم والعامة تقول تخْمة بتسكين الخاء اصلها وُخَمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة
ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو التي هي لام نحو اخت اصله اخوة
بالتحريك كان في فاء اصله ايف اخو بالتحريك حذفت اللام منها على غير القياس
لكثرة استعمالها وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه للذكر
وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع
كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ الاصل
ان التاء تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم دليلا على
ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة
الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنية اختان بالتاء دون اخوان
بالواو وان كان التثنية ترد الى الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه
شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل اقرب نحو
وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد

المتنشّين لانه من شنيت واسنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اى اجدبوا اصله
اسنيوا بالياء واصله اسنووا بالواو بدليل سنوات ابدلت الياء من الواو فصار
اسنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار اسنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء
دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يتبع الحركة مطلقا على الياء الضعيف
وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف
ونحو يا قاتل الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات
الاصل الناس والاكيات جمع كيس والمنادى محذوف اى يا قوم السعلات النساء
المفخات الخبيثات وعمرو بدل من بنى وشرار النات صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة
وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار
الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع
تزوج سعلاة وهي انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل
الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول
وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لتقاربهما
الى التاء والصاد والسين في المهموسة وابدلت التاء من الباء جوازا غير مطرد
نحو الذعالت اصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة
السريعة واما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الخرقة والنون
منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله صنعاوي فكما تهم

صنعائ

نهم قالوا صنعاني ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في
والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين النون والهمزة بخلاف الواو والنون وصنعاء
ممدود قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام
على الضعف في لغة استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل
انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك
يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك
الجيم والياء في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو
عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة
فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجرى الوصل مجرى
الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قول خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم
بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالودج وبالصيصج الاصل بالعشي والبرني
والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء
المجتمع الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى لا يتبع الحركات على الياء الضعيف
وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير المشددة حملا على المشددة وانما
قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة اكثر شايع في استعمال
العرب سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج او في الوصل كابو علج او غير
متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال

الاول او في الشعر كما قال الشا والثالث في قوله كأن في اذنابهن الشُّوَّل من عَبَس
الصيف قرونُ الإجّلِ الشُّوَّل جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق
باذناب الابل من ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والإجّل اصله الإيّل
وهو الوعل شبه البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الإيّل واما
ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال
حسن بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو
لاهمّ ان كنت قبلت حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج يأتيك بج اي بي اقمر نهّات
ينزي وفرتج اي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهّات صوّات
ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان قبلت
حجتي فوفقني لأن آتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى
يحرك شعر رأسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزدُ اصله فزتُ اي ظفرت
واجدمعوا اصله اجتمعوا لقرب مخرجهما الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو
هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله
اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانها اي زيد للوقف
والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل
فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله
هذي لانه ثبت ان الياء للتأنيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء

الياء من علامة التأنيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتهما الهاء
بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي
ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها ويمتنع في اكلت عنبا
واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها
والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين
اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين فيهما متحركين او اكثر مثل
اكلت عنبا وخلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو
عندها وله درهمان فمستوغم وان كان شاذا لان الهاء خفية فلا يعتد بها
فكأنه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان
الباء ليست بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في
مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التأنيث لان في الاصل للفرق
بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه
في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح
تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء
من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الياء والواو وسكونها واستدعاء الكسرة
الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة

جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا
للين عريكة ان كون واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت
جوازا غير مطرد من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام
ابتدروا الباع بدر تقضي البازي اذا البازي كسر ابصر خربان فضاء فانكدر
اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما
في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقضي من تقضض الا مبدلا قوله ابتدروا
اي عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعتبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد
هنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل اصله
تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل
انما نشا منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها
والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في
تصدية فيمن جعلها من صدد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح
الالف للابدال ح فتعين الياء ولانه لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد
المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر
اي اسرع في ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء
على الـ[illegible]ـر كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال بتقدير قد الخربان جمع
خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون جوازا

للتشديد

غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد
فابدلت النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها
ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي
بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق
المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهي الجوانب الجمة ما اجتمع من ماء
البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ما ليس له
جوانب تمنع الواردة اليه بل محلها سهلة لمن يرده ولضفادع مائه المجتمع اصوات
باضافة الضفادي الى الجمة والجمة الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد
والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها
المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت بالواو
العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد فالفرقد كوكب
لان اصله اي الياء في اتصلت واو ما قبلها مكسورا اذ اصله اوتصلت من الوصل
قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء
بلا مرية في المضارع عند هذه اللغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وانما يكون بينهما
مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان كان المناسبة
حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار
ما قبلها ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعدلا
تقلبون

الواو ياء لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الزمخشري والمصنف اتّصلت على
ان الياء بدل من التاء في اتّصلت ولم يجعلاه بدلاً من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع
في بعض النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطاء كما انه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون
الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل
الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فهو
لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين
ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها
اختيها في التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله
كأنّ رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بُلّ من طلّ خوافيها لها اشارير من لحم
متمّرة من الثعالي ووخزٌ من ارانيها الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة تتمّره
الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناه انها تضرب الى السواد
او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها والاشارير
القطع الشرائح والضمير في لها للعقاب اي لها في وكرها اشارير جمع اشرارة بكسر الهمزتين
غير مجتمعتين وهي قطعة من القديد متمّرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني
انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب
وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة
فسال فزوجك خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء

وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال القوم
فزوجك خامسهم وابوك سادسهم وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالي
في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله الثالث يعني مضى
يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسرة ما
قبلهن اي الباء والسين والثاء والواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو
ضوارب اي فيما وقع الالف قبل الف التكسير جمع ضارب فلما زيد الف بعد الف
اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربها في العلية واجتماع
الساكنين وعدم امكان حذف احدهما لالتباس بالواحد كما مر في اواصل وابدلت
الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها
مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله
وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب
فانتشر نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو
من الاسم لوم اي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم كما مر في [illegible]
الاسكن لينة وما قبلها مستدع الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو
فم اي ابدال الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به
وليس مثله الا ذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصل فم
فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله

ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجها الكلي او لتقرب مخرجها الجزئي فكانهما متحدان
مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف ويلزم ان يصير الاسم المتمكن
على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد
(لا ابدال الميم من الواو في فم)
مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفها سبب
موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا و
(حذف الهاء)
الميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عم
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اي ليس
من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصائم لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في
المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر
وقد مر البحث عنه في آخر فصل الادغام وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد
نحو البنام في قوله يا هال ذات المنطوق التمتام وكفك المخضب البنام اصله
بنان يا هال منادى مرخم اصله هالة اسم امراة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه
والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من
الخضاب صفة كفك وهو مضاف الى البنام البنام اطراف الاصابع وقوله لقربهما
اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا
وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما على هذا الرا

تب يعني ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت جوازا مطردا من
السين نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم لتقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف
ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيما اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما واصلهما قول وبيع كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا
نحو راس اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس لما مر في المهموز
من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله
وقفت بها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار
الحبيبة اصيلانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني اصله
اصيلان تصغير اصلان وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد
العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لاما فقيل اصيلال
وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما راى ان لادعه
ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع اي لما راى ان الذئب والدعة سعة العيش
الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحاد مخرج اي اللام والنون والضاد في المجهورية
الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل
الارخاء لاتحاد مخرجهما وتقاربهما في الصفير لان السين حرف مهموس والدال حرف مجهور
وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء

وكونه عادة عرب ان هلك
ازار من صنف وام عرس
عند هم لما نقصها او جملا
فقصدوا الى لحاظ الناس ابتهاجه
ونقص كالبيان انسانه
الصغير الضعيف والتان
اخرى من ذرة مثل ابدا
صنف الطعم او كحل وا
الطعام

لانهما من مخرجها واختها في الصغير ويوافق الدال في الجهر فبقي حتى الصوتان وابدلت
من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائي حيلا امرني عنترة فارتة
اتم المنزل اه يتصيد ناقة له فقام خاتم الى الناقة فنحرها فلامه على ذلك بهكذا فزدي
انه اي هكذا فصد الكرام اصله فصدى وانا تاكيد لياء الاضافة من اللوم والهاء فيه للوقف
لقرب مخرجها واتحادها في الصغير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره في ابدال الصاد من
السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر
اي فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط
اصله فحصت من باب فتح بلغ فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة
تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قال سيبويه والاعرب اللغتين
والجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجها والموضع
الذي لم يتقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة
بيان الموضع الذي لم يتقيد اي من ابدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الابدال يكون الابدال
في ذلك الموضع الغير المتقيد جايزا غير مطرد كما قدرناه نحن في موضع موضع الباب
السابع في اللفيف يقال له لفيف للتف الاجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين من
قبايل شتى لفيف فيقولهم لتزيفه من وجه تسمية وهو على ضربين احدهما مقرون وهو
ما قرن بين حرفي العلة بغير العلة حرف وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان
لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يعرفهما لاغتنائه اسميها اللغويين وقدم المقرون

في لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تتقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف
الصحيح فيكون ابعد من الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب
الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المقرون مثل وقى يقي حكم فاءهما كحكم فاء وعد
يعد اي حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد
يعد قد مر في المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمى وحكم لامهما قد مضى في الناقص
اي حكم لام اللفيف المقرون كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل
اللام وكذلك اي مثل حكم وقى يقي فاءه ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول
وغيرهما فاءه ولاما مثلا حكم فاء واق ومَوْقِيّ حكم فاء واعد وهو موعد وحكم
لامهما لام رام ومرمي وعلى هذا الامر منهما قِ اصله اوقِ على وزن اضرب واعلاله
كاعلال اخواته واصوله كما هو معلوم التعين قواعد بابي المثال والناقص قيا قوا قي
قيا قين ويقول بنون التاكيد الثقيلة قِيَنَّ قيان قُنَّ قِنَّ قيان قينانّ و
وبالخفيفة قِيَنْ قُنْ قِنْ الفاعل واقٍ اصله واقي واعلاله كاعلال رامٍ واعلال المفعول
موقي حاله في الاصل والاعلال كاعلال مرمي الموضع موقي كمرمي الآلة ميقى اصله
موقي اعلل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمي المجهول منهما وُقِيَ يُوقَى كرمي
يرمى اللفيف المقرون نحو طوى يطوى الى آخرهما وحكمهما لا تما كحكم الناقص لانها
ناقصان من حيث اللام ولا تعل عينهما لما مر في باب الاجوف من لزوم اجتماع
الاعلالين الامر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين الجازم الى اه وتقول

بنون التأكيد الثقيلة إطوِيَنّ إطوِيانِّ إطوُنّ إطوِنّ إطوِيانّ إطوِينانّ وتقول بالخفيفة
إطوِيَنْ إطوُنْ إطوِنْ وتقول بنون التأكيد الثقيلة في الامر من رَوِيَ يَرْوَى من باب
علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال
إرْوَيَنّ إرْوَيانّ إرْوَوُنّ إرْوَيِنّ إرْوَيانِّ إرْوَيْنانِّ وتقول بالخفيفة منه
إرْوَيَنْ إرْوَوُنْ إرْوَيِنْ وإذا اردت ان تعرف احكام نوني التأكيد الثقيلة
والخفيفة وانما خصّهما لكون احكام اتصال التنوين بغيرهما ظاهرة فاعلم ان
حرف العلة التي في آخر الكلمة ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في
الواحد تُرَدّ تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وهو انعدم
بدخول النون لانه يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح ويُفتح تلك (لان بدخول النون)
المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اُطوِيَنّ والواو في اُغزُوَنّ والياء في (ح)
اِرْوَيَنّ كما تُرَدّ المحذوفة وتُفتح في التثنية اطويا واغزوا وارويا يعني
اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانت كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية فكما ان
الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون اذا ثُني بكلمة متصلة به كالف
التثنية عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه في الآخر وخفة الفتحة
كذلك نونا التأكيد اذا لم تكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز
ح على اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببهما ما يرد بسبب
الف التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا

فانه تحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها للطرد وحركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف
العلة والآخر اوّل نون التأكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو اِخْشَوُنّ
بضم واو الضمير وارضَيِنّ بكسر ياء الضمير كما حركت واو الضمير بحركة موافقة لها نحو قوله
تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها نحو قولك يا هند اخشيِنّ
التنوين وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا يُحذف
حرف العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اُطْوُنّ بضم العين اصله اُطوُونّ
حذفت واو الضمير لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطوِنّ بكسرها اصله اطويِنّ حذفت
ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير في اللفظ دون
الخط لئلا يلتبس بالواحد في اُغزُنّ التنوين وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون
الخط لذلك في يا امراة اُغزِنّ التنوين يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة
المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام (اي لئلا يلتبس) اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة
مناسبة لذلك اذا كان ما قبله مفتوحا وتحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك
اذا اتصل بالتنوين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له
واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعها عن اتصالها بالفعل الفاعل
من طوى يطوي طاوٍ واصله طاوِيٌ اُعِلّ كاعلال رامٍ ولا يُعَلّ واوه لان عينه اللام
هي الواو كما لا يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الري رَيّانُ للمفرد المذكر ريّانان
للتثنية اصله رَوْيانان رِوَاء للجمع اصله رِوَايٌ قلبت الياء همزة لوقوعها

ولو بعد الف زائدة زيتا للمفرد والمؤنث ريتايا لتثنيتها قلبت الف التأنيث
ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد ورواءة جمعها
ايضا ان يجيء المذكر واكتفي في الجميع بصيغة واحدة لغلبة استعماله فلم يبال بالالتباس
مع الاكتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اي الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في سياط
حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التي هي عين ياء وثانيهما قلب الياء التي
هي لام همزة مما ذكر وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا انه اي قول الزمخشري
في المفصل واما قولهم رواءة مع سكون الهاء في زيادة والتقائها فليلا يجمعوا بين اعلالين
قلب الواو التي هي عين ياء وقلبت الياء التي هي لام همزة والى قوله في موضع آخر
منه واعلال اسم الفاعل من قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح
رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال
تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لانه في اجتماع حروف العلة في رواية وفي كون
الياء عرضة لتوارد الحركات مع الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال
على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة
واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس الاعلال اذا كانا متواليين بحيث
لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالتقييد الاول نحو قيال وبالكافة
وبالثالث نحو يدعي اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمد وانما ترك
هذه القيود ميلا لمنظر الاجتماع ولمنظر الاعلالين فانه حكم ليس بتنوين فلا يكون قولهم

اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول في تثنية المؤنث
في حالة النصب والخفض اي الجر ريتيين باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين التي
هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التأنيث والرابعة علامة النصب
والجر وادغمت الاولى في الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته اي تثنية
المؤنث في حالة النصب اي ريتيين الى ياء المتكلم قلت رايت ريتيي بخمس ياءات
الياء الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن
الف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم ادغمت الاولى
في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول مطوي
اصله مطووي اعل كاعلال مرمي الموضع مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى والآلة
مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى المجهول طوي يطوى اصله يطوي اعل كاعلال
يرمى وحكم لام هذه الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول
المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهما كحكم عين طوى
في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اي اعلال عين تلك
الكلمة كطاو ومطوي ومطوى ومطوى ويطوى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلالان
يكون حكمها الى حكم العين ايضا اي كالتي اجتمع فيه اعلالان كحكم عين طوى في عدم الاعلال
للمتابعة نحو طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى
وطاويان وطوي مجهول طوى فانه لو اعل الواو فيهما بقلبه الفا او باسكانها لثقل الكسرة
عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى

تم الكتاب بعون الله الملك
الوهاب

شرح الكتاب الملكي

